

PROVISIONAL

S/PV.2939
13 September 1990

مجلس الأمن

UN LIBRARY



ARABIC

SEP 19 1990

UN/ISA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ٢٢/٢٥

(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الرئيس: السيد فورونتسوف

الاعضاء:

السيد تاديبي	اثيوبيا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد لوكابو خابوجي انزاجي	زائير
السيد لي داويو	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيدة راسي	فنلندا
السيد فورتية	كندا
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السيد بنيالوسا	كولومبيا
السيد رضوان	ماليزيا
السيد ديفيد هاناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد بيكرنغ	وايرلندا الشمالية
السيد الاشطل	الولايات المتحدة الامريكية
	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتُتحت الجلسة الساعة ٢٢/٣٥التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة ، بالنيابة عن المجلس ، بالسيد أوريل دراغوس مونتيانو ، ممثل رومانيا الدائم لدى الأمم المتحدة على إدارته القديرة الماهرة لأعمال المجلس في فترة بالغة التعقد والصعوبة . فبفضل مهارته الدبلوماسية العظيمة وكفاءته وصبره أمكن للمجلس التصدي بشكل سليم للحالة التي نشأت في الخليج الفارسي وهي مسألة شائكة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وأود أيضا أن أغتنم الفرصة للتعبير عن ترحيبنا الحار جدا ، نيابة عن المجلس ، بالسير ديفيد هاناي الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة . وانني واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في تمنى كل النجاح له .

أود أيضا ، في هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن أن أتقدم بالشكر للسير كريستين تيكيل ، الممثل الدائم السابق للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة على الإسهام الهائل الذي قدمه في عمل المجلس .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ المجلس أنني قد تلقيت رسالة من ممثل الكويت يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، أن أَدعو

ممثل الكويت للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
بما أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد أبو الحسن (الكويت) مكانا على طاولة

المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظره في

البند المدرج في جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن طبقا للاتفاق الذي تم في مشاورات سابقة .

بين أيدي أعضاء المجلس الوثيقتان التاليتان : الوثيقة S/21742/Rev.1 ،

وتتضمن مشروع قرار مقمدا من كوبا ، والوثيقة S/21747 ، وتتضمن مشروع قرار مقمدا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . إن لم يكن هناك اعتراض ، فإنه وفقا للمادة ٢٢ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس التي تنص على أن :

"تعطى الأسبقية للاقتراحات الرئيسية ومشاريع القرارات بحسب ترتيب تقديمها" .

أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21742/Rev.1 .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الصين ، كوبا ، اليمن .

المعارضون : فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ،

زائير ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت كالاتي : ٣ أصوات

مؤيدة ، و ٥ أصوات معارضة ، و ٧ أعضاء امتنعوا عن التصويت .

لم يعتمد مشروع القرار لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يريدون الادلاء ببيانات بعد التصويت على

مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/21742/Rev.1 .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود في

البداية أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في الوقت الذي يواجه فيه مشاكل جسيمة . وأتمنى لكم كل نجاح في عملكم الهام . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري للسفير مونتياينو ممثل رومانيا على قيادته الرشيدة لأعمال المجلس في شهر آب/أغسطس الذي لم يسبق له مثيل .

أود أيضا أن أرحب بحرارة بالسفير ديفيد هاناي الممثل الدائم للمملكة المتحدة ليشارك في أعمال مجلس الأمن وأتقدم له بتهاني الحارة .

(السيد لي داويو ، الصين)

لقد صوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار الذي قدمته كوبا بروح انسانية محضة . ونرى أن تقديم المواد الغذائية للسكان المدنيين والأجانب في العراق والكويت يجب أن يتم داخل إطار قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، أي في ظروف إنسانية .

ولكي ننفذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بدقة فإننا نحبذ اتخاذ مجلس الأمن لقرار بإنشاء آليات لجمع المعلومات وتوزيع الاغذية ، لأن هذا كان سيساعد على حل المشاكل التي نواجهها حالياً . وتصويت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار الذي قدمته كوبا لا يعني أي تفسير في موقفنا السالف ذكره .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إليّ .

ينتقل المجلس الآن إلى البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21747 .

أعطي الكلمة أولاً للأعضاء الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت .

السيد الاططل (اليمن) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن

أتقدم إليكم باحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر العصيب . وإنني على ثقة بأنكم ، بخبرتكم الكبيرة ، ستقودون أعمال المجلس بنجاح . ويسرني أنكم تمثلون الاتحاد السوفياتي الذي تربطه بهلادي روابط تاريخية وروابط الصداقة .

كما أود أن أتقدم بالتهاني للسفير مونتياو المندوب الدائم لرومانيا الذي أدار مجلس الأمن في وقت عصيب بنجاح شهد له الجميع . ولا يفوتني في هذا الاجتماع أن أرحب مرة أخرى وبشكل رسمي بالسفير ديفيد هاناي المندوب الدائم للمملكة المتحدة . ونرجو له التوفيق في أعماله .

في المذكرة الشفوية التي وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة رداً على مذكرته (1) SCPC/7/90 بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، والمتعلقة بتطبيق القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، نقلت رد حكومة الجمهورية اليمنية على ما ورد في تلك المذكرة على النحو التالي :

أولا - إن حكومة الجمهورية اليمنية ، إدراكا لالتزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، وبحكم أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) له طابع إلزامي ، فإنها تتقيد بما جاء في هذا القرار رغبة منها في تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وتتخذ التدابير المناسبة لضمان تنفيذه . وهذا التقيد بأحكام القرار من جانب حكومة الجمهورية اليمنية يعكس احترامها والتزامها بالميثاق ، بالرغم من أن الجمهورية اليمنية ، كعضو في مجلس الأمن ، قد صوتت بالامتناع على القرار ٦٦١ (١٩٩٠) عند اتخاذها لأسباب شرحتها في حينه ونؤكد عليها مجددا .

ثانيا ، تؤكد حكومة الجمهورية اليمنية أن فهمها لما نمت عليه الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) هو أن المنع لا يشمل الامدادات المخصصة للأغراض الطبية والمواد الغذائية والتي تعتبر مستثناة من الحظر على العراق والكويت لأسباب إنسانية .

ومما تقدم فإن فهمنا لما ورد في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ينطوي على رفض الأساليب تجويع الأبرياء والضعفاء من أبناء الشعب العراقي والكويتي أو مواطني الدول الثالثة في العراق والكويت كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية ، لأن استخدام مثل هذه الأساليب يتعارض مع العديد من الاتفاقيات الإنسانية والدولية التي تحرمها ، كونها سياسات غير إنسانية تجعل من المدنيين الأبرياء ضحية للنزاع الذي لا ذنب لهم فيه ، ثم أن تكريس مثل هذه السياسات قد يؤدي إلى نتائج عكسية لدى المدنيين الأبرياء الذين سيتضررون مباشرة من هذه الإجراءات القسرية ، فضلا عن أن هذه الإجراءات قد لا تؤدي إلى حمل العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بقدر ما تؤدي إلى إيذاء المواطنين الأبرياء .

إن ملاحظتنا على مشروع القرار المعروض أمام المجلس ذات شقين ، الأول يتعلق بجانب عام ، والثاني يتناول ملاحظات تفصيلية على ما ورد في مشروع القرار . ففي الجانب العام ، ترى الجمهورية اليمنية أن مشروع القرار المعروض أمام المجلس بمثابة محاولة لتفسير تعبیر الظروف الإنسانية الذي ورد في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولكن من منطلق سياسي ضيق ومتشدد قد يؤدي ، كما ذكرت ، إلى نتائج عكسية لا تخدم الهدف الاسمي الذي نسعى إلى تحقيقه وهو إيجاد التسوية السياسية للنزاع بين العراق والكويت فضلا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

وفي اعتقادنا فإن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي اتخذته المجلس في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ يمثل في حد ذاته أشمل وأوسع قرار اتخذته مجلس الأمن في تاريخ الأمم المتحدة بفرض حظر على دولة عضو في الأمم المتحدة . وقد شمل ذلك القرار كافة نواحي الحياة العسكرية والتجارية والاقتصادية والخدمات .

ومن خلال ردود الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وتجاوبها مع قرار مجلس الأمن والتزامها بالتقيد بأحكامه يتضح جليا أن ذلك القرار بشموليته يحقق أغراضه والاهداف

المرجوة من ورائه في ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الامن المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت .

وترى الجمهورية اليمنية أن التزام الدول الاعضاء بالتقيد باحكام ذلك القرار ، انطلاقاً مما نمت عليه المادة ٢٥ من الميثاق ، وكذلك الدرجة العالية من التقيد في فترة قصيرة جداً التي تعكسها كافة التقارير الرسمية في إطار الامم المتحدة وخارجها ، تؤكد بأن هذا التقيد نافذ ومؤثر وربما كان كفيلاً بتحقيق ما ذهب اليه القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وفيما يتعلق بالملاحظات التفصيلية على ما ورد في مشروع القرار فإننا نضع أمامكم التالي :

١ - إن مشروع القرار يطلب من جهات دولية أن تقدم تقارير حول الحالة الغذائية في العراق والكويت . ومثل هذه التقارير قد تستغرق فترة طويلة لعدم وجود مثل هذه المنظمات الدولية في الموقع ، أي في العراق والكويت في الوقت الحاضر . والردود الرسمية التي تلقتها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) تدل على صعوبة ذلك . كما أننا نرى صعوبات أكبر عند الدخول في تحديد الفئات التي تستحق المواد الغذائية ، إذ لا نتصور كيف سيتم ذلك العمل ونحن نتحدث عن ملايين البشر من هذه الفئات الموزعة بين الشعب العراقي والكويتي ومواطني الدول الثالثة .

٢ - وحتى لو تم توفير المعلومات حول الحالة الغذائية ، فإن الامر متروك لمجلس الامن أو اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لتقرر ما إذا كانت تلك المعلومات تبرر الموافقة على إرسال المواد الغذائية الى العراق والكويت . وهذا الاجراء قد يؤدي الى ضياع الوقت وأمامنا في الوقت الحاضر ، كما تعرفون ، نموذج يدل على ذلك فيما يتعلق بإرسال الباخرة الهندية .

٣ - وإذا افترضنا أن اللجنة وافقت على إرسال المواد الغذائية ، فإن الدعوة ستوجه عندئذ الى منظمات دولية وإنسانية ليست معروفة حتى الآن لتقوم بهـذل مساعيها من أجل تقديم الغذاء المطلوب للفئات المحددة . وهنا يحق لنا أن نتساءل من

أين ستأتي هذه المنظمات بالغذاء المطلوب ، ومن الذي سيدفع لهذا الغذاء وكيف ستنقله وكم من الوقت سيستغرق ذلك قبل فوات الاوان ؟ ونحن عندما نضع هذه التساؤلات إنما ندرك أن القرار الذي نتخذه لا بد أن يكون مدروسا في ضوء الواقع ، لأنه يتعلق في هذه الحالة بأرواح وحياة ملايين البشر من أبناء الشعب العراقي والكويتي ومواطني الدول الثالثة .

وفي هذا الصدد ، ربما كان مفيدا أن نشير الى أن الاردن الذي لم يفرض عليه أي حظر ، وهو الذي أقر المجتمع الدولي بأسره أنه قد تضرر بشكل كبير من جراء تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وأعلنت كثير من الدول تضامنها معه في محنته ، قد مضى على طلبه المساعدة لتجاوز المحنة التي يمر بها ما يقارب شهر كامل ، ولا يزال هذا الطلب قيد المناقشة في المجلس .

٤ - إننا لا نتصور كيف ستقوم المنظمات الدولية بتوزيع الغذاء لفئات محددة في العراق والكويت دون أي دور للدولة المعنية بالامر .

٥ - إن مشروع القرار يستبعد بقصد أي جهد ثنائي لتقديم المواد الغذائية للعراق والكويت في ظروف إنسانية ، سواء بالنسبة لتقديم المعونة أو الإشراف على توزيعها . وهنا أود أن أشير الى أن حكومة العراق قد أعلنت رسميا أنها لن تسمح للمنظمات الانسانية الدولية أن تقوم بنقل المواد وتوزيعها وأنها ستتعامل فقط على مستوى ثنائي .

وفي هذه الحالة إننا نتساءل كيف سيؤدي هذا القرار الى الحفاظ على مصالح الملايين من المواطنين العراقيين والكويتيين ومواطني الدول الثالثة الذين سيتعرضون للمجاعة والأمراض في خلال بضعة أسابيع . إننا نتساءل فيما إذا كان المجلس يحرم على هؤلاء الذين سيتعرضون للمتاعب نتيجة لعدم وجود الغذاء والماء والدواء .

نحن نعرف أن المقصود من القرار هو الضغط على حكومة العراق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، ونحن قد التزمنا بذلك القرار ونعتقد أنه أسلوب سليم لحل هذه المشكلة ، وذلك صحيح ! ولكن كيف يمكن لنا أن نغمر موقف المجلس الذي يُمر وهو يعرف بأن حكومة العراق لن تتقبل المعونات التي تأتي عن طريق المنظمات الدولية ، وإن هذه المعونات لن توزع على المحتاجين ؟ نتساءل كيف يمكن للمجلس أن يضع مثل هذا القرار الذي لا يسمح ، وحتى بالشكل القليل المطلوب ، بالتعامل الخشاش الذي قد يكون هو المخرج في الحالات الحرجة لإعفاء الناس الذين سيتعرضون للمجاعة ؟

وهنا أود أن أشكر متبني القرار الذين قبلوا التعديل الأخير الذي يطلب من الأمين العام القيام بتسهيل نقل وتوزيع الأغذية في العراق والكويت لأننا نعتقد أنه عندما تتوقف عملية نقل الأغذية الى العراق وكذلك توزيعها ، فإن ذلك ربما سيكون إحدى النوافذ البسيطة جدا التي يمكن أن تؤدي الى استبعاد المجاعة .

إننا ونحن على وشك التصويت على هذا المشروع نحذر ونحبه من المخاطر الكبيرة التي سيتعرض لها الأبرياء من الناس نتيجة لهذا القرار . وإننا ندعو المجلس ، حتى وإن تم التصويت على ذلك القرار الآن ، أن يراجع في الوقت المناسب كيفية إيصال الغذاء حتى لا يتحمل المجلس مسؤولية تعرض ملايين من الناس للأمراض وللأوبئة . ولا يكفي عندئذ أن نتهم حكومة العراق بذلك لأننا أيضا سنتحمل جزءا من تلك المسؤولية .

لقد كان من الحكمة أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد استثنى الإمدادات المخصصة للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية ، والمسؤولية تقتضي الحرص على تنفيذ ذلك القرار بطريقة إنسانية حتى يحقق أهدافه المرجوة .

وبهذه المناسبة أود أن أؤكد مجدداً بأن الجمهورية اليمنية لا يمكن أن تؤيد أي قرار أو أي موقف أو مقترح يؤدي في الأخير مهما كانت المبررات إلى تجويع شعب عربي بنسائه وأطفاله وشيوخه ، وهذا هو موقفنا بالنسبة لكل الشعوب ولأولئك المواطنين من الدول الثالثة ، ولا فرق بينهم فجميعهم سيعانون من الجوع والأمراض وسيعرضون للموت .

كما أن الجمهورية اليمنية ترفض رفضاً قاطعاً استخدام أساليب تجويع المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب العراقي والكويتي وكذلك مواطني الدول الثالثة لخدمة أهداف سياسية مهما كانت سامية ، فإننا نعتقد أن أسوأ شيء هو بقاء الإنسان والحفاظ على مصالح البشر والحفاظ على حقوقهم .

وفي الوقت نفسه فإنني أؤكد موقف الجمهورية اليمنية الذي أعلنت مراراً في مجلس الأمن بأن الأزمة بين البلدين الشقيقين العراق والكويت لا يمكن أن تحل إلا بالطرق السلمية . كما تؤكد الجمهورية اليمنية بأنها ستواصل جهودها من أجل تطويق واحتواء الأزمة بين البلدين الشقيقين لأنها تؤمن بأن طريق الحل السلمي والاخوي في الإطار العربي هو الطريق السليم والفعال لمعالجة الأزمة وإنهاءها بالشكل المطلوب .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فإن وفد الجمهورية اليمنية لن يموت لصالح مشروع القرار المعروض أمامنا .

السيد الأركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

بادئ ذي بدء ، سيدي ، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر . كما أود أن أهنئ الممثل الدائم لرومانيا على الطريقة المثلى التي أدار بها الأعمال المعقدة التي واجهت المجلس في الشهر المنصرم .

ونسود أن نرحب بالممثل الجديد للمملكة المتحدة وهو يتولى عمله في مجلس الأمن .

يسر وفدي أن يراكم ، سيدي ، ترأسون مجلس الامن ، لا لاندنا نعرف خمالككم المهنية الدبلوماسية التي ستسهم بالتاكيد في عملنا فحسب ، ولكن أيضا لانكم تمثلون بلدا - وهو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - تربطه ببلدي أوامر متاملة من الاخوة والصداقة . وسيبقى الشعب الكوبي ممتنا للشعب السوفياتي الى الابد ، ولحكومته وحزبه ، للتعاون الذي قدموه لنا في البدايات ، عندما كان على بلدي أن يواجه حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا شديدا وعاتيا . وهذا الحصار ما برح قائما منذ ٣٠ عاما تقريبا . وهو يتضمن بالطبع الإنكار الكامل لأي إمكانية لأن تصل الى الأسواق أي مواد غذائية أو أدوية أو معدات طبية من البلد الذي فرض ذلك الحصار بصورة غير شرعية .

وهكذا فإن الموضوع المعروض على مجلس الامن الآن مألوف للغاية بالنسبة لنا . ولهذا فإن لدينا أسبابا مختلفة تدعونا الى عدم الموافقة على مشروع القرار المقدم الى المجلس في الوثيقة S/21747 . فكوبا تعتبر أن من غير المقبول بتاتا مجرد فكرة الإدعاء بأن الجوع يمكن أن يستخدم لحرمان الناس مما هو حق أساس مطلق لكل فرد بشري في كل جزء من أجزاء العالم وفي ظل أي ظروف - ألا وهو ، الحق في الحصول على الغذاء الكافي والرعاية الطبية السليمة .

ولا نعتقد أنه لدى أي منا السلطة السياسية أو التشريعية أو الاخلاقية لتطبيق أي تدابير لا إنسانية كتلك التي سيكون ضحاياها الوحيدون من المدنيين الابرياء . وهذه هي الحالة المعروضة علينا الآن .

وعلاوة على ذلك لا بد لنا أن نتذكر أن مشروع القرار قد طرح أمامنا في سياق محدد . وله تاريخه الخاص . لقد تمكن مجلس الأمن من العمل بسرعة وبطاقة فريدة عندما أقر جزاءات شاملة على العراق والكويت بشكل أكثر مما كان متوخى بأي حال من الأحوال . وعمل بسرعة مماثلة عند اتخاذ قرارا تدور الشكوك حول شرعيته على أضعف الإيمان ، أو حتى أكون أكثر دقة ، قرارا ينتهك انتهاكا كاملا ميثاق منظمتنا ، وكذلك في اتخاذ القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي يسمح بالاستمرار في الممارسة ووزع القوات العسكرية في منطقة الخليج بغية فرض جزاءات شاملة على العراق والكويت وحتى عن طريق استخدام القوة .

بيد أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ينطوي على الأقل على إمكانية إرسال المواد الغذائية في ظروف إنسانية . ومن الناحية العملية فإننا ما فتئنا منذ اليوم الذي اتخذ فيه القرار ، أو حتى أكون أكثر دقة ، منذ إنشاء اللجنة المعنية بالجزاءات ، نقضي ساعات لا تعد ولا تحصى سعيا إلى تعريف المعايير التي ينبغي للمجلس أن يتبناها في تفسير فقرات القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وبينما كان يحدث ذلك تلقى المجلس معلومات من مختلف المصادر تتعلق بالعواقب التي تواجهها آلاف مؤلفة من الناس الأبرياء ، وعلى رأسهم مواطنو الكويت ، البلد الذي وقع ضحية ظروف أدناها ورفضناها . ونواصل الدعوة إلى إيجاد حل فوري لتلك الحالة . وعلاوة على ذلك ، فإن مجلس الأمن قد عاقب أهالي العراق وغيرهم من رعايا الدول الأخرى الموجودين على أرض العراق أو الكويت والآن فقد زاد عقابهم باتخاذ هذه التدابير الجديدة .

كل يوم نتلقى تقارير تتناول بالحالة التي تواجه السكان وتحتوي هذه التقارير على عبارات تنذر بالخطر ، وحتى إن لم تكن وسائط الإعلام قد أخبرتنا بعدم توفر المواد الغذائية ، فقد تلقى المجلس أكثر من رسالة تطالب باتخاذ تدابير عاجلة لإنقاذ الناس من الموت نتيجة لذلك . وقد قرأنا الرسائل المرسلة من سفراء الهند والفلبين وغيرهما من البلدان . لقد طالبت الرسائل هذه الهيئة ، التي لم تكن مضطرة إلى اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أن تعمل انطلاقا من الروح الإنسانية على دراسة

الحالة التي وجد السكان المدنيون أنفسهم فيها . وعلاوة على أن مجلس الأمن لم يستجب الى تلك النداءات ، مطلوب منه الآن أن يعتمد مشروع قرار يجعل من الناحية الأساسية أي إمكانية في الأمل بإضفاء أي جوهر حقيقي على فرضياتنا الإنسانية المزعومة أكثر أهمية وبعبء المنال .

إن مشروع القرار المقدم إلينا لا يوضح لنا ماذا سيحدث لك ١٠٠ ٠٠٠ صري لانكي المحصورين في أرض الكويت ، ولم يقترح أحد الكيفية التي يمكنهم بها تلقي المواد الغذائية . إن مجلس الأمن سوف ينشئ الآن آلية ليست عاجلة ، وليست مخفزة بالحماس والسرعة اللذين حملنا على قضاء ليال كثيرة جدا في هذه القاعة في شهر آب/أغسطس ، وإنما بصبر رائع وهدوء فريد مع أننا نتناول معاناة بشرية .

قبل كل شيء نود أن نعهد الى الأمين العام بمهمة الحصول على المعلومات بسرعة عن الحالة المتعلقة بتوفر المواد الغذائية في الكويت . وكما نعلم جميعا أن الأمين العام أبلغ أعضاء المجلس عن الصعوبات التي تواجهها المنظمة في الميدان وأنه لا يوجد أي تمثيل هناك في موقف يسمح بتحميل المسؤوليات ، ولا سيما تلك التي منتشاة من هذا النص .

وعلى أساس تلك المعلومات سوف تشرع اللجنة في تحليل البيانات بغية تقرير ما إذا كانت هناك ظروف قائمة تشير الى وجود حاجة ماسة تبرر تقديم المساعدة الإنسانية للكويت ام لا . ونتيجة لذلك ليس المطلوب تقديم المواد الغذائية وإنما المعلومات ، وأتوقع أن تقدم المعلومات الى المجلس . ولكن النص خال حتى من اقتراح ما سيفعله المجلس لإيجاد الطرق والوسائل التي تضمن إيصال المساعدة الى رعايا بلدان شالسة ورعايا الكويت الذين لا توجد إشارة محددة اليهم في النص الذي دُعيانا الى اعتماده والذين آثر المجلس أن يهملهم . كما لا توجد إشارة الى مواطني العراق .

ويمكننا أن نتصور أنه ابتداء من الآن سيستأنف المجلس روح تلك اللحظات التي سادت في آب/أغسطس فيتناول على جناح السرعة المشاكل الخطيرة جدا التي يواجهها الآن عدد كبير جدا من الناس الأبرياء . وبمراحة لا أرى أسبابا خاصة تحملني على الشعور بالحساس نحو تلك الإمكانية لأن هذا المجلس بالذات قد تلقى سلسلة من الطلبات العاجلة

بموجب المادة ٥٠ من الميثاق لكي نتخذ قرارات تساعد في تخفيف حدة المشاكل الخطيرة التي تواجهها بلدان عدا تلك البلدان التي ذكرناها . وحتى الآن فإن القائمة تشمل ١٠ دول أعضاء في منظماتنا والاردن على رأس القائمة . لقد حان الوقت لخلق سياق غير السياق السابق .

قريباً سيكون قد مر شهر منذ أن عرض الممثل الدائم للاردن ، في رسالة موشقة جيداً ، وأخبر المجلس عن النتائج الالهامة والاجتماعية الخطيرة جداً التي تواجهها بلاده من جراء الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وإذا ما نُدر للمجلس في النهاية أن يتخذ القرار المتعلق بالاردن وهذا ليس واضحاً حتى الآن لوفدي ، فقد يتسنى لنا في النهاية أن نبدي بعض الاهتمام بالحالة التي نعتز جميعاً بأنها اخطر حالة ونكون جادين في ذلك .

ولا يمكنني أن أكون مشجعا بالنسبة الى الآخرين على القائمة ، الذين لم تتح لنا الفرصة لهم لبحث حالاتهم حتى الآن . إنني أعتقد أن مسؤولية هذا المجلس الادبية كبيرة . فمن ناحية ، من المائب أن نحاول جميعا كفالة التنفيذ الكامل لقرارات المجلس المتخذة على أساس القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي يدعو إلى إنهاء الصراع في المنطقة وإلى أن نقوم ، عن طريق اللجنة ، برصد تنفيذ العقوبات ، حتى نضمن تنفيذها الكامل على النحو المتوخى في نص القرار . بيد أنني أعتقد أيضا أن المجلس ينبغي أن يتصرف على نحو يتسم بالنزج والمسؤولية .

إن سجلات هذه المنظمة معروفة تماما . إن الوقت متأخر الآن ولا يسمح بأن اتلوا على المجلس القائمة الطويلة بالبلدان التي كانت ممثلة هنا لدى قيام المجلس أو الجمعية العامة بمناقشة مسألة العقوبات الاقتصادية في الماضي . إن أي حالة نختارها اختيارا عشوائيا تثبت بوضوح أنه كان هناك حرص كبير قبل اتخاذ أي قرار على مراعاة التبعات الاقتصادية التي قد تنشأ عنه .

وفي بعض الحالات مثل التاريخ الطويل لجنوب افريقيا ، هناك معين لا ينضب من الاقتباسات من بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وحتى بعض الاقتباسات الحديثة جدا ، التي يحاولون فيها تفسير أن العقوبات الاقتصادية لا ينبغي أن تُفرض على جنوب افريقيا لأنها ستلحق الضرر أيضا بالأغلبية السوداء في ذلك البلد . وأعلم أن زميلي ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على علم تام بذلك الموقف ، لأنه موقف تمسكا به طيلة سنوات عديدة ومازالا يتمسكان به إلى حد ما .

عندما فرضت عقوبات اقتصادية معينة على روديسيا الجنوبية - وهي ليست من بلدان العالم الثالث أو من البلدان الفقيرة بل بلد متقدم النمو مثل الولايات المتحدة - وجدت الولايات المتحدة أن عليها أن تنتهك هذه العقوبات بالاستمرار في استيراد الكروم من روديسيا الجنوبية . ومجلس الأمن الذي كان يجلس في هذه القاعة ذاتها لم يرسل أساطيل ، ولم يتخذ قرارات إدانة . ويبدو أنه اعتبر من الطبيعي أن يتكلم ممثل الولايات المتحدة بهذا الأسلوب :

(تكلم بالانكليزية)

"إن ممثل الولايات المتحدة شرح أن قراره بامتثال استيراد الكروم من روديسيا الجنوبية كانت تدفعه اعتبارات الأمن الوطني الحقيقية للولايات المتحدة واحتياجاتها من المواد ذات الأهمية الاستراتيجية التي لا يمكن الحصول عليها بثمن أقل من أي مكان آخر".

(واصل الكلمة بالاسبانية)

هل يمكنكم أن تتصوروا ، زملائي الممثلين ، لو أن أي دولة في العالم الآن طبقت المنطق نفسه على النفط الذي يتعين علينا الآن أن ندفع على الأقل ضعف الثمن الذي كنا ندفعه قبل الأزمة ؟ ألا يعتبر مادة استراتيجية بالنسبة لأحد ؟ إن أيًا من الممثلين العشرة الذين أجروا اتصالات بالمجلس بموجب المادة ٥٠ لم يشيروا إلى ذلك . ولكن في الوثيقة التاريخية التي اقتبست منها كان من الطبيعي لدولة عظمى أن تقول للمجلس إنها قررت الاستمرار في شراء الكروم على الرغم من الحظر لأنها لم تستطع الحصول عليه بثمن أقل من مكان آخر . وثمة اقتباس آخر :

(تكلم بالانكليزية)

"وأوضح أن واردات الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية من روديسيا الجنوبية لم تبلغ سوى ٢ في المائة من إجمالي صادرات الإقليم من السلع الأساسية".

(واصل الكلمة بالاسبانية)

لقد قال ذلك ممثل الولايات المتحدة الدائم أمام مجلس الأمن في عام ١٩٧٢ . ولم يتخذ المجلس أي تدابير خاصة ، واستمر استيراد الكروم . وفي العام التالي شرح ممثل الولايات المتحدة موقف بلده

(تکلم بالانكليزية)

"لقد رفض ممثل الولايات المتحدة كون العديدين من المتكلمين قد خصوا حكومته باللوم بوصفها منتهكة للعقوبات . واكد أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد رُخِّت باستيراد الكروم من روديسيا الجنوبية فإن تلك السواردات لم تشكل سوى ٥ في المائة من المادرات السنوية لذلك الإقليم" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

في سنة واحدة كانت النسبة ٢ في المائة ؛ وفي السنة التي تلتها بلغت النسبة ٥ في المائة . ومع ذلك فقد كان رقما مقبولا تقريبا للمجلس واستمرت الواردات مادامت حكومة الولايات المتحدة تشعر أنها أمر مستصوب .

ثمة اشارات مرجعية عديدة يمكنني أن أقتبس منها ؛ وبعضها تخص حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وبعد بعض الوقت من اتخاذ مجلس الامن لقرار الحظر ، شرح ممثل نفس البلد سبب استمرار الولايات المتحدة في ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا وكان الشرح ، على ما يبدو ، كافيا في ذلك الوقت :

تکلم بالانكليزية

"ان التوريدات الحالية من الاسلحة الى جنوب افريقيا ، قال ، تتشكل كليا من قطع غيار يجري توريدها بموجب عقود أبرمت قبل ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، الموعد الفعلي للحظر الذي تفرضه الامم المتحدة" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

هل يمكنكم أن تتصوروا ماذا يمكن أن يحدث في لجنة العقوبات لو تجرأ أي بلد على القول انه يسلم صادراته الى العراق أو الكويت لأن العقود قد أبرمت قبل موعد اتخاذ العقوبات ؟ أظن أن أول من سينهض ويسمي ذلك انتهاكا واضحا للعقوبات هو ذلك البلد ذاته الذي أمكنه أن يكون على قدر كبير من المرونة عندما تعلق الأمر بهزايما تجارية أو عقود وجد أنها ينبغي احترامها .

أريد أن أقول إنه لو رأى هذا المجلس في المستقبل أن من الضروري أن يفرض عقوبات على نفس القدر من الصرامة والعناد اللذين ميزا تلك الحالة - التي لا يوجد مثيل سابق لها في تاريخ المنظمة ، فالمجلس لم يتخذ قط مثل هذا العمل قبل ذلك - فيتعين عليه على الأقل أن يحسب حساب التبعات التي قد يستتبعها قراره على الدول الأخرى التي لا تشملها العقوبات وعلى ملايين الأفراد الذين قد يعانون تبعات خطيرة بسبب عيشهم في منطقة الصراع . ولو لم يكن بعد النظر هذا ممكنا بسبب أن قرار العقوبات كان ينبغي أن يتخذ في غضون ساعات قليلة ، فلعل العالم يتوقع على الأقل أنه في غضون الشهر التالي سيمكننا أن نتخذ موقفا إزاء المشاكل الناشئة من تنفيذ قراراتنا .

ويرى وفد بلدي أن العكس قد حدث ، فقد اضطر المجلس ، لأسباب نعلمها جميعا ولست بحاجة إلى أن أعيد ذكرها ، إلى اتباع نهج واحد للعمل لا بديل له . ولكن حدث شيء يجد وفدي بصراحة أنه يبعث على الضيق .

فخلال الاسبوع الماضي ، وأنا لا أذيع سرا ، وأعتقد أننا جميعا في هذا المبنى نعلم ما حدث في لجنة العقوبات حول المشاورات المطولة التي عقدت والاتصالات التي تم تلقيها من سغيري الهند والفلبين من جانب وسغيري مري لانكا من جانب آخر ، والجهود التي يجب أن تبذل لاتخاذ خطوات سريعة على الأقل بالنسبة للمطالب المحددة التي تلقيناها ، وكيف أنه بتحول غريب من القدر ، ما بدأ وكان يبدو أنه مناقشة بسيطة جدا عما اذا كنا نخول لسفينة هندية بأن تنقل أغذية يحتاج إليها السكان الهنود في المنطقة احتياجا ملحا أم لا ، أصبح بدلا منه هذا النص المعروف علينا .

هذا ما حدث ، بالرغم من أن المجلس ولجنته كان لديهما معلومات أساسية ، ليست من التاريخ القديم بل من الايام القليلة الماضية ، عن كيفية حل هذه المسائل عندما كانت الطلبات تأتي من دول أخرى لا من دول العالم الثالث . ويعلم الجميع أنه عندما طلب السماح بطيران طائرات بعض الدول الاعضاء في المجلس لترحيل رعاياها الذين يرغبون في العودة الى وطنهم الاصلي ، أو الطائرات العراقية التي تريد القيام بنفس العمل ، لم تكن هناك مفاوضات طويلة ولا مناقشات مستفيضة ولا نصوص معقدة ، بل أن لجنة العقوبات أعربت ببساطة وسرعة عن موافقتها على تنفيذ تلك العمليات . لقد فعلنا ذلك مرة ، ومنذ ذلك الحين تتكرر العملية دون أن تجتمع اللجنة مرة أخرى للمحادثات .

إن وفد بلدي يوافق تماما على هذا التفسير للمطلب الذي تم تلقيه في ذلك الوقت من المملكة المتحدة إن لم أكن مخطئا . وأتوقع أنه عند القيام بهذه الأنشطة يجب أن يكون هناك اتصال بالسلطات العراقية ويجب أن تكون هناك بعض المدفوعات المالية لأن هناك ما يدفع لخدمات الطيران والمطارات . ويجب دفع ذلك . ولكن عندما تأتي الهند وتقول لنا إن عشرات الآلاف من مواطنيها يتعرضون لموقف يحتاجون فيه إلى

الاغذية ثم يقال لنا إن السلطات الهندية لديها سفينة مليئة بالاغذية ومستعدة للذهاب إلى الكويت ، نبدأ عند ذلك الدخول في مفاوضات وظروف معقدة للغاية ، مما يعني أن الهند ستسمح ببساطة لسفينة واحدة بالذهاب من الهند إلى الكويت لتسليم مواد غذائية لهؤلاء الأشخاص . ولا يتطلب ذلك أية تحويلات مالية تنتفع منها العراق ، ولكنه قد يساعد على انقاذ بعض الأبرياء وبعض الأفراد الذين لهم الحق في الحياة والذين ، بين أمور أخرى ، ليسوا أطرافا في الصراع . وأتعجب ، هل من المنصف حقاً لنا أن تكون لنا حساسية مرهفة بهذه المسألة التي تتعلق بشعوب البلدان متقدمة النمو وبلدان الشمال ، بينما نظل فاقدي الحس أمام مخبئ مئات الآلاف من الأشخاص الذين لا تظهر أسماؤهم في الصحف الكبرى ولا تنشر قصصهم ، ولكنهم في نظر وفدنا ، لهم نفس حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى بلدان أكثر ثراء أو يحملون جوازات سفر أكثر نفعا .

وبطبيعة الحال فإن وفد بلدي لا يمكنه القول بأن مجلس الأمن يتصرف بشكل تمييزي تجاه الأطراف المختلفة . لقد كنا نتعشم أنه بعد مضي شهر يمكن لمجلس الأمن أن يكون في وضع يمكنه على الأقل من تناول هذه المشاكل والتجاوب مع حالة أو أكثر من الحالات التي أبلغنا بها . ولكننا نجد أن هناك موقفاً أسوأ . فقد عرض علينا مشروع قرار يعني عملاً أننا سنتوسع في فرض العقوبات على الكويت والعراق ونعززها بالنسبة للمواد الغذائية أيضاً ، كما أنه يعني من الناحية العملية أننا سننتهج نهجاً ملتويًا فيما يتعلق بالاحتياجات الملحة التي تلقيناها من دول أعضاء مختلفة . وقد تكون تلك نقطة لا رجاء فيها .

لقد قيل في مناسبة سابقة ، ويقال الآن أيضاً ، إن هناك ما يبرر اتخاذ هذه التدابير الجذرية التي تواجه المعاناة الإنسانية بمرودة تامة . وبالإضافة إلى ذلك هناك درجات مختلفة من الكفاءة التي حققناها في الماضي ، عندما احتلت أيضاً القدس الشرقية وضمتها الدولة المحتلة ، هي ومرتفعات الجولان ، التي لا تزال تحتلها وتضمها الدولة المحتلة . وهذا ليس تاريخاً قديماً . فلا تزال الحالة كما هي ، إلا أنه لا يقال عنها شيء . فنحن لا نتكلم عن عقوبات أو أية تدابير لإرغام من يحتل هذين الإقليمين

المشار إليهما أعلاه - واسم ذلك المحتل مألوف جدا لجميع أعضاء المجلس . ولكن لم يتخذ أي اجراء لاجباره على قبول قرارات نفس هذه الهيئة .

لقد أعطيت الاعضاء اقتباسا عن جنوب افريقيا ولكن الجمعية العامة تنظر الان في تقرير للامين العام حول تنفيذ إعلان اتخذ بتوافق الآراء منذ بضعة أشهر . وهذا يحدث الآن ، وليس تاريخا . ومستأنف المناقشة غدا في هذا المبنى . وكما يعلم الامين العام تمام العلم ، هناك معلومات وردود ترد في تقريره من دول أعضاء لا تشير إلى أنها تمثل للعقوبات المفروضة على جنوب افريقيا أو تواصل الامتثال لها . ولكن ما تتناوله الجمعية العامة ويعرفه الاعضاء الافريقيون حق المعرفة هو الاتجاه الضار الذي يهدف إلى تقويض العقوبات ضد جنوب افريقيا وجعلها أكثر مرونة في محاولة لاحتواء موقف المجتمع الدولي ازاء الفصل العنصري وايجاد تدابير ممالحة مع جنوب افريقيا قبل الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ولكن مجلس الأمن هذا هو نفس المجلس الذي أنشأ اللجنة التي تتناول العقوبات وفقا لذلك القرار . ويعلم الجميع أن تلك اللجنة نائمة وتحلم أحلاما عادلة ومن الصعوبة بمكان مجرد تطبيق هذه العقوبات مهما حدث .

ولا يمكننا قبول ذلك . إن هذا ليس تاريخا قديما . وأود أن أختتم هذه الغرمة لأحاول حماية لجنة العقوبات الأخرى ومجموعة العقوبات الجزئية الأخرى بشأن السلاح ، التي وقعها هذا المجلس على جنوب افريقيا ، من الموت المحقق تقريبا .

يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بضرورة حسم النزاع الناشئ عن غزو العراق للكويت عن طريق الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت . ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة استعادة السيادة الكاملة للكويت ووحدته الاقليمية واستقلاله على الفور . كما نعتقد أن لرعايا الدول الثالثة في العراق أو الكويت حقوقا لا يمكن الفأؤها ولا الانتقاص منها أو التعرض لها مثل حق المفادرة والعودة الى بلدانهم والحصول على المواد الغذائية الكافية والظروف الاخرى التي تمكنهم من أن يحيوا حياة كريمة . إلا أننا نعتقد أيضا أن شعب الكويت والسكان المدنيين في العراق ورعايا الدول الثالثة في المنطقة يتمتعون بحقوق متساوية على الرغم من أن الدول الثالثة هذه تنتمي - لسوء حظها - الى العالم الثالث وليس الى العالم الفني .

اننا لسنا مستعدين لتأييد أي عمل من شأنه أن يستمر في تجاهل المأساة التي تلقي مسؤوليتها على أولئك الذين اشاروا هذا النزاع أساسا . غير أن مجلس الامن مسؤول أيضا إذ اعتمد هذه التدابير دون الاخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يمكن أن تتمخض عنها بالنسبة للابرياء .

ولهذا السبب ، قدمنا مشروع قرار كنا نعتقد أنه سيحظى بموافقة المجلس . وسيتضح أن مشروع القرار هذا ، باستثناء بعض الاقتباسات المأخوذة من ميثاق المنظمة ، يتناول مبدأ يظل ، على الرغم من عدم حصوله على التأييد اللازم ، ساميا لا يحق لاحد الاستهانة به ويتمثل في أن ايمال المواد الغذائية الاساسية والمساعدة الطبية الكافية حق أساسي من حقوق الانسان يتعين حمايته في ظل جميع الظروف .

وبما أنه سيكون من الصعب بشكل متزايد بالنسبة لملايين البشر الابرياء ممارسة هذا الحق ، وحيث أن قرار المجلس لن يخفف المعاناة البشرية بل على العكس ربما يؤدي الى زيادتها ، فإن وفدي لا يمكنه تأييد مشروع القرار الذي تم تقديمه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ.

أطرح الآن للتمويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21747 .

اجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ،
 زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .
المعارضون : كوبا ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت كما يلي :
 ١٣ صوتا مؤيدا وصوتان معارضان ولم يمتنع أحد . بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد
 بوصفه القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن الى أعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببياناتهم بمد
 التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن
 الانكليزية) : أود في البداية أن أرحب بكم ، سيدي الرئيس ، وأن أنقل اليكم أطيب
 تمنياتنا بمناسبة توليكم مهامكم رئيسا للمجلس . وأود أيضا أن أشكر سلفكم ، السفير
 مونتيانو ، ممثل رومانيا وأن أهنته على العمل الصعب والشاق والناجح الذي قام به
 خلال شهر آب/أغسطس . وأود أن أضم صوتي الى أولئك الذين رحبوا بحرارة بالممثل
 الدائم الجديد للمملكة المتحدة ، السير ديفيد هاناي ، وأن أشكر مرة أخرى سلفه
 السير كريستين تيكيل .

لقد حدا سلوك حكومة العراق بالمجلس الى اتخاذ قرار معب هذه الليلة . لقد
 قامت الحكومة العراقية بتشديد اجراءاتها ضد المدنيين الابرياء مرة أخرى . فقد
 قامت ، في أعقاب غزوها للكويت بفعل الرجال الغربيين عن أسرهم وارسلهم الى المنشآت
 الاستراتيجية العراقية كدرع بشري تحتمي به . وقطعت الغذاء والماء والكهرباء عن
 السفارات في الكويت ومنعت الدبلوماسيين من الاتصال بمواطنيهم في الكويت . وانتهج
 العراق سياسة تقوم على اتخاذ أضعف الاشخاص رهينة بهدف ابتزاز الدول الاخرى لحملها
 على قبول الاحتلال غير الشرعي للكويت وضمه .

إن الازمة التي نمر بها اليوم ليست إلا نتيجة لقرار العراق بتوسيع نطاق غدره
 عن طريق تجويع أكثر من ١٠٠ ألف مواطن من الهند وسري لانكا والغلبين عن عمد . وأعلن

العراق مرارا عن امتلاكه لمواد غذائية كافية . وتتمثل سياسته المعلنة في توفير الغذاء للعسكريين أولا ، وتتم ممارسته الفعلية بخلق ظروف المجاعة بالنسبة للرعايا الاجانب المحتجزين في الكويت المحتلة . مما لاشك فيه أن العراق يهدف بذلك الى ارغامنا على قبول عدوانه الصارخ ضد الكويت او تعريض المدنيين الابرياء للمجاعة . ولن نفعل أيًا من ذلك . وردنا الوحيد على ذلك هو أن يسمح العراق بمفادرة هؤلاء المدنيين على الفور .

إن الاجراء الذي اتخذه المجلس يتناقض تناقضا تاما مع سياسات العراق . فبدلا من استخدام محنة الضعفاء كفرمة للابتزاز ، وبدلا من عدم المبالاة إزاء ظروف السكان المدنيين في الكويت والعراق ، اتخذ مجلس الامن القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) الذي يمثل اجراء عادلا سيتيح ، اذا لم يرفضه العراق ، وصول الاغذية والتجهيزات الطبية اللازمة لرعاية المدنيين . واسمحوا لي أن أقول لحكومة العراق مرة أخرى : دعوا الوكالات الانسانية الدولية تقوم بعملها .

لقد صوتت الولايات المتحدة الامريكية تأييدا للقرار ٦٦٦ (١٩٩٠) لأنه يضمن تكامل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل انتهاء احتلال العراق للكويت بالطرق السلمية . فقد عمل أعضاء مجلس الامن منذ الثاني من آب/أغسطس معا من أجل التمسدي للعدوان ضد الكويت وبدء عصر جديد من التعاون الدولي في اطار الميثاق . ويمثل القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) دليلا اضافيا على اصرار المجتمع الدولي على رفض احتلال العراق للكويت .

فالقرار المتخذ اليوم يمنح لجنة العقوبات ولاية قوية لتأييد عمل مجلس الامن في تطبيق العقوبات ضد العراق . ويحدد تفاصيل نظر اللجنة في الحالة الغذائية في العراق والكويت . ويشير الى الحاجة الى ايلاء اهتمام خاص الى احتياجات الفئات التي يمكن أن تتعرض للمعاناة داخل المجتمع مثل الاطفال والامهات والمرضى والمسنين . كما ينص على عملية توزيع المواد الغذائية والاشراف عليها من قبل الوكالات الانسانية المناسبة . ويؤكد على توفير الامدادات الطبية تحت الاشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة .

وتود حكومتي أن تؤكد على أن هذه الضمانات أساسية وليست اختيارية . أن الحكومة العراقية تواصل تحدي قرارات المجلس الأخرى التي تطالب بالانسحاب العراقي من الكويت ، وبفرض الجزاءات على العراق ، وبإبطال ضم العراق للكويت وتطالب باحترام البعثات الدبلوماسية في الكويت والرعايا الأجانب . وبمراعاة تامة ، لا يمكن للمجلس أن يعتمد على حسن نية الحكومة العراقية . وعلاوة على ذلك ، بينت الحكومة العراقية أنها تعتزم في توزيع الموارد الغذائية أن تعطي الأولوية الأولى لا للمحتاجين وإنما للجشعين ، لجيش النهب الذي أرسلته إلى الكويت . لقد رفض العراق حتى الآن التعاون مع الوكالات الإنسانية . ولهذه الأسباب أصبح لزاما على أعضاء المجلس ، لضمان فعالية الجزاءات ضد العراق ، وضع الإجراءات لكفالة وصول المواد الغذائية لمستحقيها .

أن القرار الذي اتخذ للتو يلبي هذه الاحتياجات . فهو يوفر دورا قويا للجنة المعنية بالجزاءات في تنفيذها لسياسات مجلس الأمن . وهو يؤكد على اعتماد المجتمع الدولي للاستجابة للحالات الحقيقية من الاحتياجات الإنسانية دون تدمير قوة الجزاءات . وباختصار ، فإن الآليات التي ينص عليها القرار تؤكد على الانشغال الإنساني المصادق لأعضاء المجلس بظروف المدنيين ، سواء أكانوا من العراق أو الكويت أو من البلدان الثالثة ، وعلى تميم المجلس على التمسك الثابت بالجزاءات الهادفة إلى كفالة انسحاب العراق من الكويت .

والآن اسمحوا لي أن أقول شيئا عن مشروع القرار الذي لم يعتمدته المجلس هذا المساء . فبالرغم من أن القرار قد عالج مشكلة الشواغل الإنسانية إلا أنه قد تجاهل الأحكام الواضحة المكرسة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) واختيار المجلس للجزاءات الاقتصادية ردا على غزو العراق للكويت . وبدلا من السعي إلى تعزيز الجزاءات بضمن أن يتم الوفاء بالاحتياجات المشروعة للسكان المدنيين ، فقد كان من شأنه أن يضعف الجزاءات بصفتها الأداة التي اختارها المجلس ، ولا يمكن أن تقبل حكومتي بهذا المسار .

وتمشيا مع القرار الذي اتخذ للتو ، وافقت اللجنة المعنية بالجزاءات على إبحار سفينة من الهند إلى الكويت محملة بالأغذية لمساعدة المواطنين الهنود وغيرهم في الكويت والعراق . ولنتكلم بمراحة : توجد مواد غذائية في الكويت والعراق . ولقد

سمعنا ذلك من السلطات العراقية . ولكن السلطات العراقية ارتأت أيضا أن تحرم أضعف العناصر من المدنيين ، وأن تدفع بهم الى حافة المجاعة ، من الواضح أن الحكومة العراقية تعتبر أن هؤلاء الافراد يمكن قبول موتهم ، ولكن أعضاء المجلس لا يقبلون بذلك . وسنراقب عن كثب تصرف العراق في الوقت الذي ستقوم فيه السلطات الهندية والوكالات الانسانية الملائمة بتوزيع هذه الشحنة من الاغذية على الرعايا الهنود وغيرهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

الامريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ بضعة أيام

أجرت اللجنة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الامن ٦٦ (١٩٩٠) ، عدة جولات من المناقشات بشأن مسألة ايمال المواد الغذائية الى العراق في ظروف انسانية . وأثناء جلسات اللجنة أو في مشاورات أخرى أدلى الوفد الصيني بما يلي باعتباره نقطة الانطلاق الخاصة به : أولا ، يجب تنفيذ القرار ٦٦ (١٩٩٠) تنفيذا دقيقا حتى نحث العراق على الامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وبذلك يمهّد السبيل أمام التسوية السياسية للأزمة الراهنة في الخليج ويستعاد السلم في تلك المنطقة . ثانيا ، لا ينبغي أن تطرأ حالة يعاني فيها من الجوع العراقيون والكويتيون والمواطنون الاجانب ، ولا سيما الاطفال . هذا الموقف يتمشى والاحكام ذات الملة من القرار ٦٦ (١٩٩٠) . وانطلاقا من هذا الموقف ، نجد مشروع القرار المطروح أمامنا مقبولا عموما وبالتالي فقد صوّتنا لصالحه .

ونشعر أن من الضروري أن نبين أن آليات تقصي المعلومات وتوزيع الاغذية ، اللازمة لتوفير الغذاء في الظروف الانسانية ، كما ينص على ذلك القرار الذي اعتمد للتو ، لا ينبغي في ظل أي ظروف أن تسبب أي عائق أو تأخير في ايصال الاغذية . كما تجدر الإشارة الى أن الحالة التي نواجهها الآن هي حالة خاصة وعاجلة الى حد كبير . وفي معرض تنفيذ القرار يجب علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ ما يلزم من التدابير الطارئة في ضوء الحالة الفعلية . ان الازمة الحادة التي يواجهها المواطنون الاسيويون

في العراق والكويت الآن مشال حسي على ذلك . وللحيلولة دون تفاقم محنتهم ، مما قد يمل الي حد تعريض ارواحهم للخطر ، يتحتم على مجلس الامن واللجنة المعنية بالجزاءات التابعة له حسم هذا النوع من المشاكل باعتبار ذلك بندا من البنود ذات الاولوية بدون ابطاء . وبنفس الروح نؤيد مشروع البيان الذي اقترحتة بلدان عدم الانحياز الاعضاء في المجلس .

وأود أن أؤكد على أن مسألة الاغذية تتعلق على نحو مباشر ببقاء ورفاه مئات الآلاف من الاشخاص . وبالتالي ، من الضروري عند معالجة هذا النوع من المسائل الانسانية التأكيد على توفر قدر أكبر من الفعالية ومزيد من التبسيط للشكليات . وأخيرا ، أود أن أعرب عن أمني في أن تنفذ الحكومة العراقية هذا القرار تنفيذا جديا وتتعاون مع البلدان والمنظمات الانسانية المعنية أثناء شحن وتوزيع المواد الغذائية في ظروف انسانية .

السيد لوكابو كابوجي انزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنيكم ، سيدي ، على تقلد بلادكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . كما أود أن أغتنم الفرصة لأهني الممثل الدائم لرومانيا ، الذي أدار أعمال المجلس البالغة الصعوبة أثناء شهر آب/أغسطس .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة ، السير ديفيد هاناي ، وأن أعبر له عن مدى سعادتنا لأننا سنتعاون معه ، وأؤكد له أن بإمكانه أن يعتمد على وفدي . أود كذلك أن أطلب منه أن ينقل مشاعر احترامنا لسلفه ، السير كرسبين تيكيل .

يتكلم وفدي مرة أخرى في مجلس الامن ليعرب عن خيبة أمله العميقة إذ يلحظ أن الحالة في الخليج الفارسي بعيدة كل البعد عن العودة الى طبيعتها . ولقد اتخذ المجلس خمسة قرارات بشأن الحالة . ومنذ لحظات أضفنا قرارا سادسا الى تلك القائمة من القرارات . ان القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، الذي صوت وفدي لصالحه ، يعبر بوضوح عن شواغل المجتمع الدولي ازاء الحالة التي تتعلق بحياة آلاف البشر .

إن هؤلاء العمال الذين وفدوا من جميع أرجاء العالم وكانوا بالأمس فقط ، بفضل طاقتهم الذهنية والبدنية ، يسهمون في ازدهار منطقة الخليج ، قد تدنوا الى ظروف معيشة حيوانية - وهذا نتيجة خطأ دولة تتمتع بعضوية كاملة في المنظمة قامت بـفـزو وضـم دولة عضو أخرى في نفس المنظمة الا وهي الكويت .

إن كل عمل يتخذه المجلس في سبيل إيجاد حل لازمة الخليج يرد عليه العراق بوقاحة وبتدابير تخويلية . إن زائير بتصويتها مؤيدة القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) إنما أرادت أن تعرب عن تعاطفها مع المعاناة التي يتحملها السكان الاجانب في الكويت والعراق ، الذين حُرموا من أبسط حقوقهم الاساسية - الحق في الحصول على الطعام الكافي .

وبموجب القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) دُلِّلَ المجلس على أنه على الرغم من الحظر الذي فرضه بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لايزال يدرك المسائل الإنسانية التي قد تنشأ عن التطبيق المارم للجزاء المفروضة على العراق من قبل المجلس ويوليها انتباهه .

إن زائير تعتقد أن نطاق العمليات الإنسانية التي اتخذها المجلس قبل لحظات سوف تعمل على رفع المعاناة الواقعة بالسكان الاجانب الذين يعيشون في العراق والكويت . وهكذا فإنه لأسباب إنسانية سوف ترسل المواد الغذائية والإمدادات الطبية مباشرة لأولئك الناس ، وبمفة خاصة سترسل الى أكثر القطاعات تائرا مثل الاطفال والحوامل والنساء المرضعات والمرضى وكبار السن .

إن زائير لاتزال تعتقد أن الحلول المتوخاة في القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) لن تكفي لاستئصال الاثار الناشئة عن الازمة . لذلك نذكر مرة أخرى أن حل الازمة لا يكمن في تناول الاثار بل بالاحرى في اجتثاث السبب الحقيقي . إن وفدي يعتقد أن الاثار الخطيرة للازمة لن تتلاشى إلا عندما يمثل العراق للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي يطالب بانسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط واستعادة الشرعية المتمثلة في المؤسسات الوطنية الكويتية .

اغتنم هذه الفرصة لأعرب لجميع أعضاء المجلس الذين تجمعوا هنا عن تقديرنا لهم لموافقتهم على اعتماد البيان الذي يستهدف الاستجابة الى الطلبات المقدمة من الهند وسري لانكا والفلبين - على الرغم من أنه ليس رسمياً حتى الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد تاديسي (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن اهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة هذه الهيئة الهامة جداً من هيئات الأمم المتحدة . وإننا إذ نعرف قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية الواسعة ما برحنا مقتنعين بأن عمل مجلسنا سوف يكمل بالنجاح .

ونعرب عن تقديرنا المخلص لسلفكم ، الممثل الدائم لرومانيا ، على إدارته باقتدار تام دفعة عمل المجلس خلال الشهر الماضي الذي كان بالفعل شهراً حافلاً ومعباً .

اسمحوا لي أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة كي اهنئ تهنئة حارة ممثل المملكة المتحدة ، السفير ديفيد هاناي الذي بين ظهرانينا الآن ونتمنى له النجاح .

إن وفد اشيوبيا يتشاطر القلق الإنساني المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . إن موقفنا فيما يتعلق بالظروف الإنسانية واضح . ونؤيد تأييداً كاملاً موقف المجلس المعلن ومفاده أنه ليس لديه نية على الإطلاق في التسبب في أي معوكة للناس الأبرياء - ولا سيما رعايا تلك البلدان التي تمتثل الى قرارات مجلس الأمن نفسه . وليس في نية المجلس أن يخلق حالة من المعاناة للسكان المدنيين في العراق والكويت . وبصورة خاصة فإننا لا نريد أبداً لرعايا من بلدان شالسة أن يصبحوا ضحايا لهذه الظروف .

إن موقفنا هو أنه ، كما ينص بوضوح القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ينبغي توفير المواد الغذائية في الظروف الإنسانية دون أي تأخير . انطلاقاً من هذه الروح نعتقد اعتقاداً قوياً أنه ينبغي النظر في طلب البلدان التي انقطع برعاياها في العراق والكويت بالسرعة التي يستحقونها تماماً .

لذلك لنا ويطيد الامل في أن يوفر القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، الذي اتخذناه قبل لحظات إطارا أوضح للنظر على النحو الواجب في المشاكل المتعلقة بتوريد المواد الغذائية لرعايا البلدان الثالثة المنقطع بهم في الكويت والعراق ، والعمل بسرعة على حلها .

إن القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) قد أرسى أيضا الأساس الذي يهدي أعمالنا ونحن نمضي في المستقبل الى انفاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وإننا نشعر بوجه الخصوص أن الإجراء الوارد في أحكام القرار بصورة مفصلة ومحددة سيمكننا من اتخاذ مقررات فورية والعمل بسرعة على اتخاذ التدابير استجابة للظروف الإنسانية التي تؤثر في رفاه السكان الأبرياء الذين حوصروا في خضم هذه الورطة السياسية المأساوية .

ويتضح من الطريقة التي حاولنا العمل بها في الأيام القليلة الماضية أن عدم توفر معايير دقيقة يمكننا في ظلها اتخاذ مقررات قد منعنا من تحقيق المزيد من التقدم . أما الآن وقد اجتزنا تلك الصعوبة بوضع المبادئ التوجيهية تمكنا من الاستجابة بسرعة وبحس بالمسؤولية الى الطلبات المقدمة من البلدان التي تلتزم فيها بإيلاء اعتبار خاص لظروفها والتخفيف تخفيفا فعالا من المعاناة الإنسانية .

نعتقد أن هذا الموقف يتمشى مع القرارات المتعاقبة التي اتخذناها حتى الآن فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر . كذلك لانزال مقتنعين بأنه سوف يساعد في الاستجابة بسرعة الى الشواغل الإنسانية دون أن نتخلى عن الهدف النهائي للمجلس - ألا وهو تنفيذ القرارات المتعاقبة تنفيذا فعالا وسريعا ابتداء من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اشيوبيا على الكلمات

الرفيقة التي وجهها الي .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود

أولا أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن . اغتنم هذه الفرصة أيضا لاشكر السيد مونتيانو ، الذي أدار دفة عملنا إدارة جيدة للغاية في شهر آب/اغسطس . وكما فعل زملائي فإنني أرحب بالممثل الدائم للمملكة المتحدة . وأعرب عن أخلص تمنياتي بنجاح عمل السير ديفيد هاناي هنا .

بعد أكثر من شهر من غزو العراق للكويت ، وبينما تواصل حكومة العراق رفضها الانصياع الى القرارات الخمسة التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن منذ اندلاع الأزمة ، أصبحت حالة رعاية الدول الثالثة في هذين البلدين - سواء أكانوا محتجزين بوملهم رهائن أو يجري إخضاعهم بعشرات الآلاف الى أحوال خطيرة للغاية - تبعث على القلق المتزايد .

وتتقع المسؤولية عن هذه الحالة كلياً على العراق ، الذي ينتهك عن قصد التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦٤ (١٩٩٠) وبصفة عامة الالتزامات الدولية التي دخل فيها بتوقيعه بصفة خاصة على اتفاقية جنيف . ومرة أخرى نناشد الحكومة العراقية أن تحترم ذلك القرار .

لقد سبق أن أتيحت لنا الفرصة هنا لكي نشجب عملية أخذ الرهائن بالجملة التي قام بها العراق . كذلك فإننا ندين اليوم الطريقة التي تحاول بها الحكومة العراقية تجاوز الحظر الذي فرضه عليها المجتمع الدولي عن طريق استغلال عناء السكان الأجانب الذي لا تقوم بشيء للتخفيف منه . والواقع أنه في حين يؤكد القادة العراقيون أن لديهم مخزونات من المواد الغذائية تكفي لبضعة أشهر ، فإن مئات الآلاف من الأجانب ، كما يدرك المجلس ، يعانون من حالة نقص حاد . كذلك فإنه لا يتوفر لديهم الماء .

ومن الواضح أن الحل الحقيقي لهذه المشكلة يكمن في جلاء المعنيتين بأسرع وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، فإن القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) واضح لا لبس فيه . إنه يقضي بأن يقوم العراق ليس فحسب بالسماح برحيل الرعايا الأجانب من أراضيه ومن أراضي الكويت بل وأن يقوم بتسهيل ذلك .

إن فرنسا تولي أقصى الاهتمام لمحنة هؤلاء الأجانب الذين كانوا يستوطنون في العراق والكويت وقد جردوا من كل ما لديهم الآن وأصبحوا غير قادرين على العودة إلى بلادهم . وهي تقوم بدور هام في الجهد الدولي لتقديم المساعدة لهؤلاء الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة ، وخاصة الأردن وفي تنظيم عودتهم إلى الوطن .

ومن الواضح أن هؤلاء المعنيتين ينبغي أن يكون باستطاعتهم أن يتلقوا من الخارج الغذاء الذي حرمهم منه العراق . إن قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ينص على أن المواد الغذائية يمكن إرسالها إلى العراق والكويت في الظروف الإنسانية . ومن الواضح أن مثل هذه الإمدادات ينبغي تسليمها مع الالتزام الدقيق بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) - أي أنها ينبغي ألا تتعارض والحظر ويجب أن توجه حقاً للظروف الإنسانية دون غيرها .

إن مجلس الأمن والجهاز الفرعي الذي أنشأه لهذا الغرض لن يمكنهما العمل كما ينبغي إلا عندما تقتضي الظروف ذلك وعندما يكون إطار هذا العمل محددا بوضوح . هذا هو قصد مشروع القرار الذي صوتنا عليه توا واشتركنا في تقديمه . وفي هذا الصدد اعتقد أنه من المفيد التأكيد على نقطتين .

أولا مما لا غنى عنه أن تتاح للجنة المعنية بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، لأغراض صنع القرار ، بيانات موضوعية بشأن حالة المواد الغذائية في العراق والكويت وخاصة فيما يتعلق بالأطفال وسائر الأشخاص الضعفاء . ومن الضروري أن تعمل المواد الغذائية إلى سر هؤلاء المقصودين بالمساعدة فعلا . والسبيل الوحيد أمام المجتمع الدولي لضمان هذا هو أن يجري شحنها وتوزيعها في ظل الرقابة الدقيقة للمنظمات الدولية .

وإذا واصلت السلطات العراقية رفض اشتراك هذه المنظمات ، فستكون مسؤولة عن التبعات المساوية التي قد تنشأ عن ذلك . إننا نأمل أن يحدث بعض التقدم في هذا الخصوص ، ونأمل أن يتمكن الأمير صدر الدين أغاخان ، الذي أوكل إليه الأمين العام مهمة تنسيق الأعمال الإنسانية للأمم المتحدة في المنطقة ، من النهوض بمهمته بشكل عاجل .

وختاما ، تود فرنسا أن تعبر مرة أخرى عن أملها في أن يقبل العراق جميع القرارات المتخذة من جانب المجلس وبالتالي أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية سريية لهذا الصراع وذلك بانسحاب القوات العراقية من الكويت واستعادة استقلال تلك الدولة . وانطلاقا من إخلاصنا للتسوية السلمية نرى أنه مما لا غنى عنه عدم إضعاف الوسائل المنصوص عليها لتحقيق تلك التسوية واقصد الحظر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل فرنسا على العبارات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الساعة

متأخرة الآن وملاحظاتني الافتتاحية ستكون مختصرة ولكن صادقة .

أولا ، أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على تبوئكم رئاسة المجلس ؛ ونتقدم بالشكر الى السفير مونتيانو على إخلاصه الكبير خلال شهر آب/أغسطس ؛ كما نتقدم بترحيب قلبي حار للسير ديفيد هاناي الذي انضم الى المجلس .

مرة أخرى ، بعد مفاوضات مطولة وفي بعض الاحيان صعبة للغاية ، اتخذ المجلس بأغلبية ساحقة قرارا يتناول أكثر الجوانب مأساوية للحالة في العراق والكويت . وذلك القرار يكمل بشكل أساسي جدا بعض الاحكام الاساسية للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وخاصة فقرتيه ٣ (ج) و ٤ . واللجنة التي أنشأناها ، المناط بها برصد تنفيذ الجراءات ، يمكنها الآن أن تنهض بولايتها في ضوء الإطار والآلية اللتين يوفرهما لها القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) .

(تكلم بالانكليزية)

لقد تصرفنا في مواجهة الحالة البائسة التي يواجهها مئات الالوف من رعايا البلدان الاخرى الموجودين في العراق والكويت ، إذ أن الحكومة العراقية ، تنافيا مع المطالب المتكررة لهذا المجلس واتفاقيات القانون الدولي وهي طرف فيها ، ترفض تحمل أي مسؤولية عن صلاح معيشتهم . وإن محنة هؤلاء الاشخاص المكرويين التي تملنا الانبياء عنها كل يوم قد هزت مشاعر الكنديين جميعا .

إن القرار الذي اتخذناه اليوم يضع اطارا يمكن هذه الهيئة واللجنة التي أنشأتها بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أن يتأكدوا من وجود الظروف الإنسانية التي تقتضي تقديم الإمدادات من المواد الغذائية للسكان المدنيين في العراق أو الكويت من أجل التخفيف عن المعاناة البشرية .

وترى حكومة كندا أنه من المهم ، بل من الحيوي ، أن أية مواد غذائية ترسل الى الإقليم ، سواء الى العراق أو الكويت ينبغي أن تقدم عن طريق الوكالات الإنسانية المختصة وأن توزع عن طريقها أو تحت إشرافها . وبهذا الشكل وحده يمكننا أن نضمن أن تصل هذه المواد الغذائية الى المقصودين بالمساعدة فعلا ، بما في ذلك أكثر الأشخاص تضررا . وفي هذا الخصوص ترحب حكومة كندا بترحيب حار بقرار الامين العام تعيين

الامير صدر الدين اغا خان ممثلا شخصيا للمساعدة الإنسانية المتعلقة بالازمة وخاصة مشاكل رعاية البلدان الاخرى .

ونناشد حكومة العراق أن تتعاون بالكامل ودون إبطاء مع الممثل الشخصي للأمين العام وأن تسهل التنفيذ الكامل والعاجل لقرار مجلس الأمن الذي اتخذناه . إن المساعدة الإنسانية التي نشهدنا الآن والتي تلحق الضرر برعايا عديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة لا ينبغي ولا يجوز السماح لها بأن تستمر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كندا على العبارات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود في البداية أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة هذا المجلس ، وأهنئ سلفكم على عمله الممتاز أثناء شغله للمركز . وأود أيضا أن أشكركم والزلاء الآخرين على الكلمات الطيبة عن وصولي هنا وعمل سلفي . وأمل أن أتمكن من الارتقاء الى مستوى هذه التمنيات الطيبة .

هذه هي المناسبة السادسة التي يجتمع فيها المجلس للتصويت على مشروع قرار حول الأزمة في الخليج . وفي كل مناسبة تترتب أعماله على أعمال ارتكبتها العراق تحديا للقانون الدولي والتزاماته الدولية .

في المناسبة الاولى كان العراق قد غزا الكويت واحتل أراضيها . واتخذ المجلس القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي أدان فيه العدوان وطالب بالانسحاب السريع غير المشروط للعراق .

وفي المناسبة الثانية ، ونظرا لعدم امتثال العراق ، اتخذ المجلس القرار ٦٦١ (١٩٩٠) مقديا فرض العقوبات كوسيلة سلمية لانهاء الغزو . وكان رد العراق مضاعفة جريمته بضم الكويت . واتخذ المجلس قرارا شالسا ، القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) الذي ينص على أن الضم المزعوم لاغ وباطل .

ثم بدأ العراق يتلاعب بالمواطنين الاجانب في العراق والكويت عن طريق رفض السماح لهم بترك البلد ووضع بعضهم في مواقع استراتيجية . هذا التصرف غير المقبول الذي يتمثل في الاحتفاظ بالاجانب كرهائن وتجاهل القانون الدولي كان موضوع قرار رابع ، القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) .

وفي الآونة الاخيرة اتخذ المجلس اجراء لمواجهة الجهود التي يبذلها العراق لاحباط العقوبات التي فرضها ، فاتخذ قرارا خامسا ، القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي يسمح باستخدام أقل قدر من القوة لاييقاف عمليات الشحن البحري لضمان الانفاذ المارم للعقوبات .

ونواجه الآن انتهاكا آخر من العراق للقانون الدولي والتزاماته الدولية ، اذ ترفض حكومة العراق توفير الغذاء لافقر مواطني البلدان الثالثة في الكويت وأكثرهم

ضعفا وللعمال من عدد من البلدان الآسيوية . وتتفاخر حكومة العراق بأنه لا تزال لديها كميات وفيرة من المواد الغذائية الأساسية . ومواطنو البلدان الثلاثة هؤلاء تم اختيارهم لكي يتعرضوا لمعاملة تمييزية . وهؤلاء أشخاص قاموا بدور هام في اقتصاد الكويت . وتعاملهم الآن حكومة العراق بسخرية كرهائن لديها ، وهذا يناقض التزامات العراق وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة .

وبطبيعة الحال يجب ألا يكون لدينا شك في أهداف العراق . إذ أنه عن طريق خلق مأساة إنسانية بكل صراحة ، وعن طريق حرمان المواطنين الأجانب من الغذاء ، وبمفلة خاصة العمال الآسيويين في العراق والكويت ، فإن العراق يهدف إلى كسر العقوبات التي فرضها عليه هذا المجلس . والقرار الذي اتخذناه الآن يعمل على تجنب هذه النتيجة بينما يغني في نفس الوقت بالاحتياجات الإنسانية الحقيقية لهؤلاء الضحايا الأبرياء ، كما قصد بوضوح عند فرض العقوبات . ويضع المجلس مبادئ إرشادية تمكن من تسليم الأغذية عندما يتم بطريقة موضوعية إثبات وجود حاجة إنسانية إلى ذلك . وهذه المبادئ الإرشادية تسمح بتسليم الأغذية دون تأخير للمواطنين الهنود وغيرهم من مواطني البلدان الآسيوية الذين يعانون الآن . وقد استرعى الأمين العام الانتباه فعلا لمحتهم . ولا حاجة لمزيد من السرد عن ظروفهم .

والسفينة الهندية المحملة بالأغذية للمواطنين الآسيويين في الكويت والعراق يمكن أن تبخر على الفور . ولكن عندما تمل إلى مقصدها يجب أن توزع حمولتها من الأغذية تحت رقابة الوكالات الإنسانية الدولية لكي تضمن وصولها إلى من يحتاج إليها . وهذه النقطة تؤكد صعوبة حقيقية . فالنظام الذي يسلب المعدات والأدوات الطبية من الكويت بمفلة الدولة المحتلة ، من المحتمل ألا يكون لديه الضمير الكافي الذي يمنعه من أخذ المواد الغذائية من أولئك الذين يحتاجون احتياجا شديدا إليها واعطائها لقواته العسكرية . ومن ثم أدرجت أحكام أساسية في القرار مفادها أن يكون الاشتراك على توريد الغذاء في يد الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من الوكالات الإنسانية المناسبة . وقد رفض العراق حتى الآن السماح لهذه الهيئات بالقيام بأي دور في الصراع الحالي ، بل أنه رفض السماح لرئيس الصليب الأحمر

بالذهاب الى الكويت ، وأود فقط أن أعلق بأنه في حالات أسوأ من ذلك بكثير في الماضي كان يسمح للمنظمات الانسانية الدولية بالقيام بمهمتها وتوفير المساعدة .

لقد سمعنا الكثير عن محنة هؤلاء المواطنين المتعساء من البلدان الآسيوية والتي نتجت عن تجاهل العراق لالتزامه حيالهم . وأود فقط أن أعلق على ذلك بأنه بالإضافة الى كل الكلمات التي قيلت ، يلتزم بعضنا ، بما في ذلك حكومة بلدي ، بمساعدة هؤلاء المواطنين . وقد خصمت المملكة المتحدة ٢,٧٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية للمساعدات الشنائية من أجل اللاجئين من العراق والكويت الذين استطاعوا الوصول الى الاردن وتركيا والمملكة العربية السعودية . ويشمل ذلك مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه استرليني للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الاردني لمواجهة الحشود الاولى . ومليون جنيه استرليني لبرنامج المنظمة الدولية للهجرة لإعادة توطين مواطني بنغلاديش وباكستان وسري لانكا والفلبين من البلدان الثلاثة التي ذكرتها . وبالإضافة الى ذلك ، خصمت المجموعة الأوروبية ١٤,٣ مليون جنيه لإعادة توطين اللاجئين وتوفير المواد الغذائية والأدوية لهم . وسيكون نصيب بريطانيا في هذا ٢,٨ مليون جنيه .

هذا القرار يحظى بالتأييد التام للحكومة البريطانية . وإصداره يعطي للمجلس إطاراً يمكن من خلاله توفير الغذاء لمن يحتاجون اليه بالفعل ، في الوقت الحاضر أو في المستقبل . وفي نفس الوقت يهدف الى منع العراق من استخدام مسألة امتدادات الغذاء الانسانية ، وقد حاول بوضوح استخدامها لخرق الجزاءات التي فرضها هذا المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد رضوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً أن

أضم صوتي الى أصوات من تكلموا قبلي لكي أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر .

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للممثل الدائم لرومانيا على قيادته
الحكيمة للمجلس في شهر آب/أغسطس المعبر .

وتتيح هذه المناسبة أيضا فرصة لوفد بلدي للترحيب بالسفير ديفيد هاناي
الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة لدى المجلس .

لقد استغرقنا وقتا طويلا لاتخاذ موقف بشأن المسألة المعروضة علينا . ان
المناقشات المطولة في لجنة العقوبات كادت تحوّل تلك اللجنة الى ساحة للجدل
السياسي الذي كان من الأفضل الاعراب عنه في المجلس نفسه ، ومن الواضح أنه يجب علينا
أن نفعل أفضل من ذلك في المستقبل . وهناك ١٢ التماسا على الأقل أمام اللجنة . وكل
حالة من هذه الحالات تتطلب اجراء ضروريا عاجلا . فالحالة الاردنية مثلا ، بالرغم من
اعتراف اللجنة بها كحالة استثنائية يجب فيها بذل جميع الجهود لمساعدة ذلك البلد ،
لم تعرض بعد على المجلس . ونأمل مخلصين أن تعرض في القريب العاجل .

وشأمل ماليزيا أيضا أن تكون قد تعلمت بعض الدروس . فمن الواضح أن جسامّة
العقوبات وكيفية تأثيرها الضخم والعميق في الشعوب والدول أمر مفهوم تماما الآن .
ولا يبرر العقوبات إلا الاهداف الجماعية لاتمام الانسحاب واعادة دولة الكويت . وبالنظر
الى هذه الاهداف ، فإن العقوبات يجب أن تكون فعّالة لكي تكون مدتها قصيرة . وهناك
استثناءات قليلة يمكن القيام بها ماعدا تلك التي تقوم بوضوح على أساس الاعتبارات
الانسانية داخل اطار يحدده مجلس الأمن .

ويشكل ذلك اختيارات صعبة . فلا يمكن لأحد أن يرضى عن خلخلة الدول بمفّة عامّة
نتيجة لغرض العقوبات أو البؤس المفروض على السكان . واتخاذنا للقرار اليوم ، حتى
وان كان متاخرا لتهيئة إطار للاستثناءات ، يبين فهم المجلس لضرورة تقديم الفؤوس
والعمل على انقاذ حياة من يحتاجون الى ذلك .

ويعي المجلس الحاجة الى تخفيف آلام البشرية الى أقصى حد ممكن . وآمل أن
تسير أعمال المجلس المقبلة بسرعة في الإطار الذي حدده القرار الذي اتخذ هذا
المساء .

ان مفهومنا هو ان اتخاذ هذا القرار يجب ان يشفع فورا بقرار من اللجنة التي
انشئت بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) لتحويل الهند بارسال حمولة من الاغذية الى المواطنين
الممابين في الكويت والعراق . وستعرب اللجنة أيضا في نفس الوقت عن قلقها
واستعدادها لتخفيف محنة آلاف الابرياء والتعساء من الهنود والفلبينيين والسري لانكيين
وغيرهم من المواطنين الاجانب الآخرين الذين يعانون من ظروف صعبة للغاية في الكويت
والعراق عن طريق المطالبة بهذا الجهود لتقديم المعونة والترحيل الدولي العاجل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ،

سيدي الرئيس أن أهنيكم ، باسم وفدي ، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر .

وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لرومانيا على الطريقة التي أدار بها

عملنا الشاق خلال شهر آب/أغسطس .

وباسم وفدي ، أود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة ،

السير ديفيد هاناي في مجلس الأمن .

إن المسألة المعروضة علينا الآن يجب أن ينظر إليها في ضوء الأحداث الأخيرة .

وكما نذكر جميعا ، فقد غزا العراق الكويت في ٢ آب/أغسطس وأعلن ضم الكويت ، البلد

المجاور له .

وحيث أن المجلس لم يتلق أي رد ايجابي من العراق على قراره الأول الذي يدعو

الى الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ، اتخذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي فرض

عقوبات اقتصادية على العراق . وقد عزز هذا القرار فيما بعد بالقرار ٦٦٥ (١٩٩٠)

الصادر بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

لقد أنشأ المجلس باتخاذ هذين القرارين آلية تهدف الى حل الازمة حلا سلميا

واستعادة سيادة الكويت واستقلاله ووحدته الإقليمية .

لا بد من تطبيق العقوبات التي نص عليها القرار ٦٦١ (١٩٩٠) تطبيقا صارما .

إلا أن ذلك يجب أن يتم دون التسبب في أية معاناة بشرية غير ضرورية في العراق

أو الكويت . إن الهدف من العقوبات لا يتعدى ما هو محدد في قرارات المجلس . فليس

المقصود بالعقوبات تعريض الكويتيين أو العراقيين أو رعايا الدول الثالثة لخطر

المجاعة . وإن القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) الذي اتخذناه توا والذي يفسر القرار ٦٦١ (١٩٩٠)

يحدد سبلا ووسائل عملية لتفادي المعاناة البشرية . كما أنه يمكن المجلس ولجنة

العقوبات التابعة له من العمل على وجه السرعة كلما لزم الامر لتقديم المساعدة

الطارئة الى الرعايا الأجانب الموجودين في العراق والكويت .

والعراق ، من جانبه ، ملزم إلزاما قانونيا وأديبيا على حد سواء بالتعاون الكامل في هذه المسألة الإنسانية الهامة .

وللأسباب الالفة الذكر ، اشترك بلدي في تقديم مشروع القرار وصوت مؤيدا للقرار المتخذ للتو . ولم نتمكن من تأييد مشروع القرار الآخر الذي طرح للتصويت اعتقادا منا بأن المسألة قد سويت بطريقة مناسبة في القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثلة فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه أول فرصة تتاح فيها لوفدي للتكلم في اجتماع رسمي لمجلس الأمن ، أود أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس . وإننا على ثقة من أن أعمال المجلس الهامة ستكمل بالنجاح بفضل قيادتكم القديرة ومهارتكم الدبلوماسية وخبراتكم .

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى الممثلين للترحيب باسم وفد رومانيا بالسير ديفيد هاناي ، ممثل المملكة المتحدة . نتمنى له النجاح في مهمته ونؤكد له تعاوننا الكامل .

يشاطر وفد رومانيا الرأي القائل بأن توفير المواد الغذائية للعراق والكويت في الظروف الإنسانية ، وفقا للفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أمر بالغ الأهمية . والقرار الوارد في الوثيقة S/21747 يهدف إلى توفير حلول ذات طابع عام لهذه المقتضيات .

ويرى وفدي أن القرار الذي اتخذ للتو يفي بطريقة مناسبة بالمقتضيات الإنسانية الأساسية التي دعمتها في الواقع إلى اتخاذ هذا الإجراء . وينبغي أن ينظر إلى هذا القرار على أنه يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية ذات الطابع العملي لتنفيذ الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . فهو سيسمح بتلبية الطلبات المتعلقة ببذل جهود الإغاثة الدولية من أجل تقديم المساعدة إلى آلاف الرعايا الأجانب المحتجزين في العراق والكويت .

ونحن نأمل أن يعمل اتخاذ القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) على تهيئة ظروف مؤاتية لإجراء المشاورات بناء على طلب بعض الدول الاعضاء بموجب المادة ٥٠ من الميثاق . وينبغي أن تفضي هذه المشاورات الى تحديد الحلول المقبولة عموماً بالنسبة للدول التي تتعرض لمعاناة كبيرة من جراء تطبيق العقوبات ضد العراق . ويجب أن يتم هذا في روح التضامن الدولي التي كانت الأساس لاتخاذ كل القرارات فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت .

وفي نفس الوقت ، يود وفدي أن يؤكد موقفه كما هو معلن عنه رسمياً في مذكرته المقدمة الى مجلس الأمن في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ . فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها بلاده نتيجة لتنفيذ العقوبات ضد العراق ، تلتزم رومانيا بمراعاة أحكام القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) مراعاة صارمة وتامة .

وفي الختام ، يود وفدي أن يشكر كل الممثلين الذين أعربوا عن مشاعرهم الرقيقة إزاء رئاسة رومانيا لمجلس الأمن خلال آب/أغسطس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الرومية) : أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد انيت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أسمحوا لي أولاً أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر . وإنني على قناعة من أن صفاتكم كدبلوماسي محترف وخبرتمكم الطريقة خير ضمان لنجاح أعمالنا .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكر وفدي وشكري أنا شخصياً لسللكم ، السفير مونتيانو ، ممثل رومانيا ، الذي أبدى مهارة فائقة خلال مفاوضاتنا في الشهر المنصرم الذي كان حافلاً بالأحداث .

كنا نعتقد ان من الصعب ان يخلد المرء دبلوماسيا محنكاً ولبقاً كالمفسر
تيكيل ، ولكن لا بد انه اخبركم ، سيدي ، ان الامم المتحدة قد شهدت احلك لحظاتها منذ
٢ آب/اغسطس الماضي . الا يقال إنه كلما اشتد الليل ظلاما ، تظهر النجوم اشد لمعانا ؟
إن نجمك قد سطع ، سيدي ، وبقينا أنه سيقود مجلس الأمن في الاتجاه الصحيح وسيتمكنه
من الاعتماد عن طريق الظلام الذي يسير فيه الآن ، مع احتمال قوي بحدوث دمار لا يمكن
اصلاحه في أي لحظة .

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو يتسم بأهمية كبرى من الناحية
الانسانية . فهو يظهر للمجتمع الدولي ان مجلس الأمن عندما اتخذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الجزاءات ، لم يكن يمتدح ان يستخدم هذه الجزاءات سلاحا لتجويع المواطنين
المدنيين الابرياء . ووفدي يعرف من هو المسؤول عن تجويع الرهائن الغربيين وعمال
البلدان التي هي جميعا أعضاء في حركة عدم الانحياز الذين أصبحوا حطاما بشريا في
المحراء ، فضلا عن الشعب الكويتي النحيل . نحن نعرف من هو المسؤول عن ذلك - إنه
العراق .

وباتخاذ القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، سيتسنى ارسال المواد الغذائية الى السكان
المدنيين في العراق والكويت وايلاء عناية خاصة للضعفاء منهم . ولكن لا بد ان يسمح
العراق بان يتم ذلك . ويمتقد وفدي ان المرونة التي تحلى بها مجلس الأمن والناجمة
من اعتبارات انسانية لا بد ان يواكبها حذر وتيقظ اذا أردنا تحقيق الهدف المحدد في
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي هو قرار قاطع ويطالب بانسحاب العراق غير المشروط من
الكويت .

ولهذا فقد اعد وفدي اتخاذ القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) الذي يحدد السياق العام
لجميع الاعمال الانسانية لمالحي السكان المدنيين في العراق والكويت ، وهو سيكون
اللجنة من اتخاذ التدابير الملائمة اللازمة للتخفيف من معاناة الافراد من الهند
وسري لانكا والفلبين وغيرهم من المواطنين الاجانب المحصورين في العراق والكويت
المحتلة .

ومن المرغوب فيه أن يتم ترحيلهم في أقرب وقت ممكن بغية تجنب أن تصبح هذه الحالة المساوية حالة مستديمة ، كما يحدث للأمد في مناطق أخرى من قارتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كوت ديفوار على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بنيالوما (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سيدي ،

يود وفدي أن يشارك في التهاني التي قدمها لكم المتكلمون السابقون . ونود بالمثل أن نعبر عن شكرنا للسفير مونتياو ، كما فعل المتكلمون الآخرون .

لقد أمضينا شهرا ونصف الشهر في اجتماعات تكاد لا تنقطع ، والعالم كله يشعر بالقلق نتيجة لانتهاك السيد صدام حسين للقانون الدولي . وعندما يشار إلى مشكلة المعونة الغذائية ، فإننا ننسى أحيانا لماذا نناقشها ، كما لو أنها نتيجة لجفاف أو زلزال وليست نتيجة قرارات اتخذها شخص واحد .

لقد عبر وفدي عن رأيه بوضوح في هذا الشأن وقد صوت عن وعي تام لمالحي القرارات الستة التي اتخذها المجلس ، وخاتمة القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي أدينت فيه حكومة العراق لما قامت به من أعمال ، والقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي فرض فيه الحظر على الصادرات والواردات العراقية بمفته وسيلة سلمية لتجنب الأعمال العسكرية . وفي ذلك الحين ، قلنا إن مجلس الأمن لن يسمح بحدوث سابقة يمكن فيها لمن يملك القوة الكافية أن يفرض رغباته على الدول الأخرى .

لقد صوتنا لصالح القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، الذي يكمل القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ويمدّ بعض شفراته . وكنا نتمنى لو أن القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) قد نظر في نظام أشد فعالية وامكانية للتحقيق من ذلك المدرج فيه . ولسنا متفائلين كثيرا إزاء السبيل السريع الذي سيتم فيه تنفيذ هذا القرار .

بيد أنه لا تساورنا أوهام بأن حكومة العراق ستسمح بتنفيذ القرار كما يعتقد كثيرون . ليس لدى حكومة العراق أي غموض بأن مجلس الأمن الذي اتخذ لتوّه القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، هو نفس الهيئة التي فرضت الجزاءات .

ونأمل أن يتم في القريب العاجل اعتماد التدابير الكفيلة بجعل أداء اللجنة أكثر فعالية - ربما لأن اللجنة قد بدأت عملها منذ فترة وجيزة فحسب فقد أبدت حتى الآن درجة كبيرة من عدم الفعالية - وبمقدّ بعض الفراغات القانونية ، كتفويض أو تناول ومعالجة الطلبات التي وصلت إلى المجلس بموجب المادة ٥٠ .

أن العراق يستخدم تجويع الأجانب في أراضي كسلاح إجرامي للإنساني آخر . وفي هذا القرار ، كنا نود لو أن المجلس قد تطرق بصورة أقوى وأوضح لحالة الأجانب الذين يتعرضون لهذه التصرفات التي تقوم بها الحكومة العراقية .

ومن البديهي أن مكان العراق هم مسؤولية السيد حسين وهو مسؤول أمامهم عن أعماله . ومن المحزن أن يتعين على بني البشر أن يمانوا من عواقب الأعمال الجنونية التي يقوم بها زعماءهم ، ولكن من الأفضل أن يمانوا من الجوع بدلا من أن يقض عليهم في الحرب . نحن لا ننسى أن الحروب في العقود الأخيرة قد أودت بحياة أعداد كبيرة من المدنيين .

أن كولومبيا تفضل الجزاءات على الحرب ، مهما كانت تلك الجزاءات مؤلمة وباهظة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل كولومبيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلاً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . إن عدوان العراق على دولة الكويت والضم الذي تبعه لتلك الدولة اعتبرهما قرار مجلس الأمن انتهاكا للسلم والأمن الدوليين . إن قرارات مجامع الأمن الخمسة ، وكل واحد منها ينبثق منطقيا من سياق الحالة الناشئة ، قد اتخذت ردا على أعمال العراق . لقد كان توافق الآراء الدولي فيما يتعلق بالعدوان العراقي قاطعا ، فلا بد للعراق أن تنسحب فورا ودون قيد أو شرط من الكويت وأن تعود السيادة الى حكومة الكويت الشرعية ، وأن يُطلق سراح جميع الرهائن المحتجزين في العراق والكويت . إن الاتحاد السوفياتي يشترك اشتراكا فعالا في مياعة تلك القرارات وقد صوت مؤيدا عليها جميعها .

لم يكن بوسعنا أن نتصرف بطريقة أخرى لأنه لا يمكن التفريط في مبادئ وقواعد القانون الدولي . اذ ان طبيعة سلوك العراق نفسها - وقد كان لديه الوقت الكافي للامتناع على نحو مناسب الى قرارات مجلس الأمن وتمويب أفعاله - لم تترك لنا أي خيار آخر . وكما تعلمون أنه في بداية الازمة شدد الاتحاد السوفياتي تشديدا كبيرا على الجهود الجماعية القائمة على استخدام آلية الأمم المتحدة وإمكاناتها استخداما كاملا . وقد أعطى تفضيلا قاطعا لحل الازمة بالوسائل الدبلوماسية . لقد كان ذلك هو الموقف الذي اتخذناه عند النظر في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي اتخذته المجلس بأغلبية ساحقة . وقد اعتبرنا ذلك القرار ضروريا وأداة قوية للتأثير بصورة جماعية في العراق بالنظر الى استمراره في احتلال دولة الكويت الذي يمثل تحديا لقواعد القانون الدولي .

وكان الوفد السوفياتي يعتقد أن تنفيذ قرار مجلس الأمن من شأنه أن يساعد على تخاشي المزيد من التعقيدات الخطيرة للحالة ويمكن من العودة الى الوضع الذي كان قائما قبل ٢ آب/اغسطس .

وبطبيعة الحال فإن الوفد السوفياتي كان يدرك ادراكا تاما بأن تنفيذ الجزاءات بكاملها كما نص عليها القرار ٦٦١ (١٩٩٠) يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة للعديد من الدول . إن أول من يشعر بتلك المشاكل البلدان المعنية مباشرة في الازمة ولكن من المؤكد أنها لا تقتصر عليها . أود أن أذكر أن النظام الذي وضعه مجلس الأمن والمتعلق بالعراق قد تسبب في مشاكل عديدة ذات طابع اقتصادي لبلدي أيضا .

وفي الوقت نفسه لا يمكن في جميع مناقشتنا أن يحدد بصرنا عن الحقيقة الأساسية وهي أن السبب الأول لكل هذه المشاكل هو استمرار احتلال العراق لدولة الكويت وضمه لها ، وانها لم تنجم عن جزاءات اعتمدت بوصفها نتيجة لتلك الاعمال . وإذا حاد بصرنا عن الهدف الرئيسي أو قللنا من خطورته فإننا سنجازف بالابتعاد عن السبيل المحدد لنا في عملنا هنا . وأشير إلى السبيل الوارد في ميثاق الأمم المتحدة . إن اعتماد الجزاءات كان بمثابة رد فعل طبيعي وضروري على عمل عدواني وهو ينسجم انسجاما تاما مع أحكام الميثاق ، التي تلتزم رسميا جميع الدول المنضمة للمنظمة بالامتثال إليها . وبطبيعة الحال فإن مجلس الأمن لا يرى أن الجزاءات الاقتصادية تستهدف التسبب في مجاعة أو تفشي الأمراض بين سكان العراق والكويت . وكما هو معروف جيدا فإن ذلك الجانب كان موضع نظر خاص في اجتماع هيلسنكي الذي عقد مؤخرا بين رئيس الاتحاد السوفياتي السيد غورباتشوف والرئيس الأمريكي السيد بوش . وفي بيان مشترك صدر بعد ذلك الاجتماع جرى التشديد على حقيقة :

"إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يعترفان بأن قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) يسمح بتمديد المواد الغذائية إلى العراق والكويت لاعتبارات إنسانية" ،

وفي ذلك المدد فإن البيان المشترك قد خص بالذكر لجنة الجزاءات والوكالات الدولية القائمة وطالب بالاعتراف على توريد المواد الغذائية بالشكل المستهدف .

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات تناولنا الفكرة الاساسية للقرار بوصفها اعترافا واضحا بضرورة اتخاذ الاجراءات المعترف بها دوليا للسماح بارسال المواد الغذائية والامدادات الطبية الى العراق والكويت لظروف انسانية . ونعتقد ان القرار سوف يزيل العقبات الاصطناعية ويمكن من حل بعض المشاكل حلا فعالا ، وعلى سبيل المثال ، فيما يتصل بالسفينة التي ارسلتها الهند لمساعدة رعاياها في الكويت . كذلك من المهم ان يشدد القرار تشديدا خاصا على حالة الاطفال والامهات والمرضى وكبار السن وجميع من يمرون بمعاناة خاصة نتيجة العدوان .

اذلك شارك الوفد السوفياتي مشاركة فعلية في الاعداد للقرار الذي قدمه عدد من البلدان وايد القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) .

اما فيما يتعلق بمشروع القرار الاخر الذي قدم اليوم فنرى انه يعتمد اعتمادا واضحا عن روح مقاصد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وبعض احكامه ، الذي اتخذته الجمعية اعضاء المجلس . لذلك لم يكن يوقع الوفد السوفياتي تأييده .

استأنف الان مهامه بوصفي رئيسا لمجلس الامن .

اعطي الكلمة لممثل الكويت الذي طلب الادلاء ببيان .

السيد ابو الحسن (الكويت) : سيدي الرئيس ، يسر وفد بلادي ان يشارك ،

وانت تمثل بلدك العظيم والصديق ، الاتحاد السوفياتي ، متراضا لاعمال المجلس خلال هذا الشهر ، ولقد سبقك صيتك وسمعتك ، وها نحن نستفيد من خبراتك وحكمتك ، فتهنئة لك ، وتمنياتنا بان تقود اعمال المجلس بالحكمة التي ميزتك .

وانتهز هذه المناسبة لاعبر لصديقنا السفير مونتياو المندوب الدائم لرومانيا على ذلك الاداء الممتاز ، والجهد الفعال ، والمثمر الذي بذله في قيادته لاعمال مجلس الامن خلال الشهر الماضي ، ذلك الشهر الذي برهن مجلس الامن خلاله على دوره الفعال في الدفاع عن الامن والسلام في العالم ، وفي ترجمة مبادئ الميثاق ، وتحويلها الى قرارات قابلة للتنفيذ .

كما يسرني أن أرحب بينكم بسماعة الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة السفير سير ديفيد هيني وأتمنى له التوفيق في مهمته في خدمة بلاده . وإنني لعلى ثقة بأن وفدي ببلدينا سيتعاونان معا لما فيه خدمة القضايا العادلة .

إن العدوان العراقي الفاشم على الكويت لم يكتف بانتهاك سيادة الكويت واستقلالها ، واحتلال كامل ترابها ، إنما تعدى ذلك لممارسة أقسى أنواع البطش والتنكيل بشعبها الشقيق والمسلم ، وسلب ونهب خيرات ذلك البلد المزدهر ، والوفاء في العطاء ، سلب ونهب لم يسبق له في التاريخ مثيلا ، وتجاوز لكل السوابق ، لدرجة أنه يمكن وبكل تواضع القول بأن ما قامت به القوات العراقية إنما هو سطو مسلح ، وإخلاء تام ، وبالقوة العسكرية لكل ما هو منقول في الكويت دون رادع ولا ضمير . ولم تسلم من ذلك حتى معدات وأجهزة المستشفيات ، حيث ترك المرضى يموتون في الحال ليس فقط من جراء سرقة الأدوية ، ولكن أيضا الأجهزة الطبية الدقيقة التي تضمن بقاء المريض على قيد الحياة . كما وملت القسوة والملافة في الجنود العراقيين ، برمي الأطفال غير كاملين النمو حديثي الولادة من أجهزة الحافظات الطبية الخاصة بهم ، وسرقة تلك الحافظات وإرسالها إلى العراق . ولقد أحيط مجلسكم الموقر علما بتفاصيل تلك العمليات اللاإنسانية ، التي لم تعرف لها البشرية مثيلا ، ونطالبكم ، ومن واقع الالتزامات القانونية والأدبية أن يكون لمجلسكم الموقر دور رادع بالنسبة للعراق لإرغامه على الوقف الفوري لهذه الممارسات اللاإنسانية .

لم يقف بالطبع المعتدي العراقي عند ذلك الحد من تحد للإرادة الدولية ، ومن ازدراء لأبسط القيم والتقاليد الإنسانية ، ناهيك عن تعاليم الدين الإسلامي . لم يقف عند ذلك ، بل وصل حتى إلى قوت الشعب الكويتي اليومي ومواده الغذائية ، حيث بدأت قواته بسرقة كميات هائلة من المخزون الغذائي الموجود في الكويت الذي كانت تمتلأ به أسواق ومخازن ذلك البلد الآمن . وما تبقى الآن من غذاء بدأت السلطات المفتتمة العراقية بالتدخل في كيفية توزيعه ، حيث بدأت تمنع الكويتيين أصحاب الأرض والحق الشرعيين من الحصول على ما يسد رمقهم ، وبدأ الجنود العراقيون يدخلون بيوت الكويتيين وينتهكون حرمتها بحثا عما يتوفر هناك لديهم من مواد غذائية .

إننا في الوقت الذي نشعر فيه تماما بمعاناة السكان في الكويت من الجنسيات الأخرى ، وفي الوقت الذي فيه نتأس لحالهم ، وننفعل مع مواقف حكوماتهم ، لسود أن نلغث الانظار إلى أن الشعب الكويتي كله الواقع تحت هذا الاحتلال الفاشم يمانى أشد العناء من ممارسات جنود الاحتلال ، ومن سياسة القيادة العراقية المعتدية التي هي مخالفة لأبسط أنواع العدالة ، وللتعامل الإنساني .

إننا نتفهم تماما الدوافع من وراء القرار الذي تمت الموافقة عليه قبل قليل ، وإننا نود أن نؤكد على النقاط التالية :

أولا ، إن معاناة الشعب الكويتي يجب أن تكون في الحسبان عند النظر في أية حلول لمشاكل إنسانية تعانيها الكويت من جراء بطش المعتدي ، ويجب ألاّ تحجب عنا دراسة أية مشاكل لاية جنسية أخرى فوق أرض الكويت ، يجب ألاّ تحجب عنا المشكلة الرئيسية وهي مشكلة الكويتيين ، قوتهم وأمنهم وحقوقهم وأرضهم .

ثانيا ، إننا لا نشق على الإطلاق ، ولا نريد أن يوكل إلى السلطة المعتدية أي دور في رصد احتياجات الكويتيين ، وسكان الكويت وتوزيع الغذاء ، والاحتياجات عليهم . إن الهيئات الدولية المتخمة لها جديرة بهذه المهام الإنسانية ومن واقع مسؤولياتها التي من بينها تطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة . إن السلطة المحتلة لا تعير المبادئ الإنسانية أية قيمة ، ولذلك يجب ألاّ تعطى أي دور في هذه العمليات ، لأن من لا يملك شعورا إنسانيا لا يمكنه أن يعطيه .

ثالثا ، لا يجب بأي حال من الأحوال أن تشغلنا هذه المسائل الإنسانية ، رغم أهميتها وحيويتها ، عن صلب الموضوع ، وهو استمرار الاحتلال العراقي للكويت ، ورفض العراق الانصياع إلى الإرادة الدولية من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

إننا نتفق مع أخينا مندوب اليمن بأن أمر شيء في الحياة هو حفظ حياة الإنسان ، وإننا لنساءل ماذا فعل الجيش العراقي ، منذ بدأ عدوانه على الكويت ، بالإنسان الكويتي . ألم يقتله ؟ ألم ينتهك حرماته ويشرده بمورة لم يعلم منها حتى الأطفال والمرضى والمعاقين . نعم فعلت القوة العسكرية العراقية ذلك . أليس من

الأجدر بمن يبارق له ضمير عندما يجوع فرد أن يرتفع موته مدينا الاحتلال والبطش لشعب شقيق بكامله ، ويعمل بموجب مسؤولياته في المجلس على كل ما من شأنه رفع العدوان والاحتلال عن ذلك الشعب الشقيق .

إن صديقنا المندوب الدائم لكوبا أسهب في وصف المصاعب الاقتصادية لبعض الدول مثل الأردن الشقيق الذي قال بأنه مر شهر منذ استلام مذكرة الأردن حول المصاعب الاقتصادية . وتكلم مندوب كوبا عن المسؤوليات الادبية للمجلس .

فهل غاب عن ذهن بعض الاعضاء أننا على مشارف اليوم الرابع والاربعين لدوان العراق الفاشم على الكويت واحتلال أراضيه والبطش والتنكيل بشعبه ونهب موارده ؟ أليس هذا هو صلب الموضوع ؟ ألا تنتهي كل هذه المشاكل بانتهاء مسبباتها ؟

إن ما يندساه بعض الاعضاء الحضور هو أنه لم يسبق ، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أن محيت هوية ومحي وجود دولة عضو في الأمم المتحدة من قبل دولة عضو أخرى . إن المقارنات التي أسهب البعض في وصفها تغفل أنه ليس هناك سابقة في تاريخ الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية مثل هذه السابقة المتألمة بمحاولة محو هوية بلد آمن ووجوده بعدوان صارخ وغازم على بلد عضو في الأمم المتحدة .

إن الاجراءات المتخذة من مجلس الأمن تتفق وعمق الحدث نفسه وخصوميته .

إن مجلس الأمن ، الذي وقف وقفته الرائعة والمشرفة منذ بدء العدوان العراقي ، لمطالب الآن بأن يزيّد من تضيق الخناق على العراق ليُرغم على الانصياع الى قرارات مجلس الأمن ، وسحب كامل قواته وبدون قيد أو شرط من الكويت ، ولتعود الحكومة الشرعية للكويت ، ولتعود معها الكويت الى دورها الريادي والحضاري في خدمة الأمن والسلام في المنطقة .

إن الشعب الكويتي وقيادته الشرعية يسجلون للدول التي وقفت معها في محنتها هذه الوقفة الشجاعة ، وينظرون بتقدير الى حرص بعض هذه الدول ، التي لها أه اراد يعيشون في الكويت ويساهمون في نهضتها ، على توفير القوات اللازمة لهم .

إن الكويت لـتتمنى من هذه الدول وتتمنى من الجميع إنهاء الاحتلال العراقي ، وتنادي بأن إنهاء الاحتلال العراقي هذا وبسرعة هو الضمانة الوحيدة لعودة الأمور الى طبيعتها ، وتدعو الى تضافر الجهود ، وبـنفس درجة الحماس التي أبدوها نحو النواحي الانسانية من هذه المشكلة ، لتحقيق الانسحاب الكامل العراقي . إن ذلك هو الشيء الكفيل بإنهاء العدوان ونتائجه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات

الرفيقة التي وجهها اليّ .

لقد استمعنا الى آخر متكلم في هذه الجلسة . بهذا يكون المجلس قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره بهمة .

رفعت الجلسة الساعة ١/١٥